وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعية الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

العنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -بالمدية-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

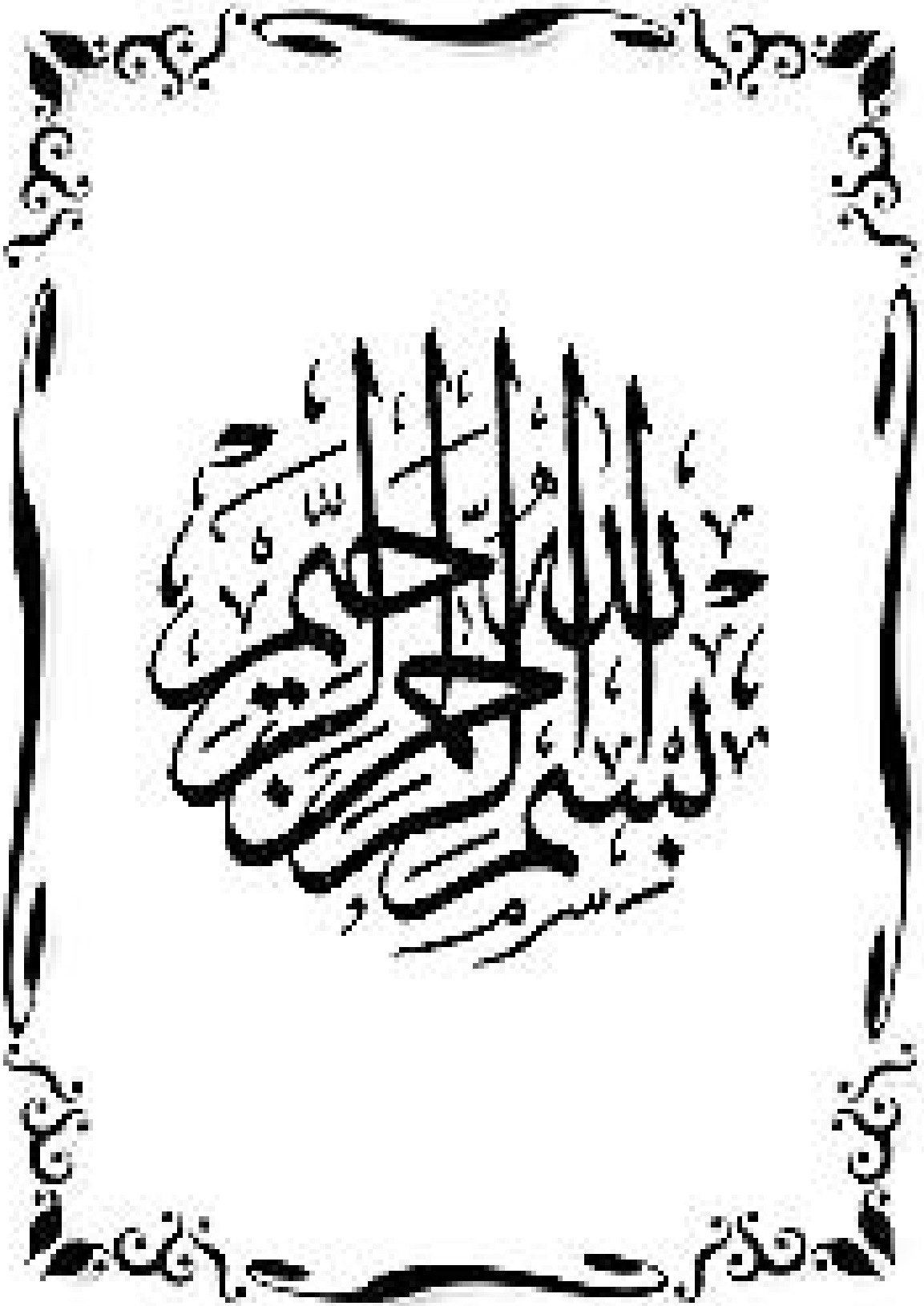
إعداد الطالبة:

- نقاميش نورالهدى

الأستاذ المشرف في الجامعة:

.بن عيشوش مُحَّد

السنة الجامعية -2017/2016-



شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

ووفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل وأداء هذا الواجب

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف

ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال

ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور

تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم

ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية التربية ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الاستاد مُحَّد بن عيشوش

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث

فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام ..

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

)قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون(

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا مُحَمَّد ﷺ

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

اخوتي

إلى الروح التي سكنت قلبي الى ملاكي وتوأم روحي الى زوجي وسند حياتي

حسين

الى ملاكي وقرة عيني الى ابنتي ونور حياتي

منيار

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: البنوك التجارية	
مقدمة الفصل الأول.....	04
المبحث الأول مدخل البنوك التجارية	05
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها.....	05
المطلب الثاني: نشاط البنوك التجارية.....	11
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية و العوامل المؤثرة عليها.....	15
المبحث الثاني: الأهداف العامة للبنوك التجارية.....	18
المطلب الأول: الأهداف العامة للبنوك التجارية.....	18
المطلب الثاني: أهمية تحديد أهداف البنك التجاري.....	21
المطلب الثالث: التعارض بين أهداف البنك التجاري.....	22
خاتمة الفصل الأول.....	26
الفصل الثاني: تقيم الأداء و أساليب قياسه	
مقدمة الفصل الثاني	28
المبحث الأول: تعاريف عامة لتقيم الأداء.....	29
المطلب الأول: تعريف الأداء وتقييم الأداء.....	29
المطلب الثاني: العوائد والمخاطر البنكية.....	32
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء.....	36
المبحث الثاني: أنواع نماذج تقييم الأداء.....	39
المطلب الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية.....	40
المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.....	51
خاتمة الفصل الثاني.....	54

الفصل الثالث: دراسة حالة تقييم أداء البنك الوطني الجزائري	
المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري.....	56
المطلب الأول: تطور النظام البنكي الجزائري.....	**56**
المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري واهم وظائفه.....	**60**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....	**62**
المبحث الثاني: القوائم المالية.....	**64**
المطلب الأول: نموذج الميزانية وجدول حسابات النتائج.....	**64**
المطلب الثاني: مؤشرات العائد.....	**66**
المطلب الثالث: مؤشرات المخاطرة.....	**69**
خاتمة الفصل الثالث.....	**71**
الخاتمـــــة.....	**73**
قائمة المراجع.....	**78**

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج ميزانية البنك التجاري	45
02	خصائص ميزانية البنك التجاري	46
03	جدول حسابات النتائج	48
04	يوضح اهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري	49
05	يوضح مقاييس المخاطرة	50
06	ميزانية البنك الوطني الجزائري	61
07	نموذج الميزانية البنك الوطني الجزائري جانب الأصول	64
08	نموذج الميزانية البنك الوطني الجزائري جانب الخصوم	65
09	العائد على حقوق الملكية	66
10	معدل العائد الى الأموال الخاصة ROA	67
11	معدل الرفع المالي	68
12	المؤشرات المخاطر للبنك الوطني الجزائري.	70

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النشاط الأساسي لبنك تجاري و محاولة التوفيق بين السيولة و الربحية خدمة للتنمية	**24**
02	تفسير النسب	**38**
03	نموذج العائد على حقوق الملكية	**41**
04	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**63**

مقدمة

المقدمة:

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية في تسيير دفة الحياة الاقتصادية, والاجتماعية في المجتمعات اليوم, فهي تلعب دور أساسي في التقدم الاقتصادي للأمم.فالبنوك تخفض من دوافع الأفراد و الشركات و الحكومات و تمنح ملايين القروض للمقترضين من الأفراد و الشركات و الحكومات و تستثمر بالملايين في مشروعات سواء بشكل مباشر أو بشراء السندات . إن وظيفة البنوك هي إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتنميته فبينما نجد وظيفة القلب هي إمداد الجسم بالدم لبقائه حيا ,نجد وظيفة البنوك هي إمداد الاقتصاد الو طني بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه و أي خلل فيها يحدث خللا في الاقتصاد و مستويات معيشة و رفاهية الناس .

لهذا كان لظهور البنوك التجارية دورا في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني , من خلال وظائفها و عملياتها المعرفية وفقا للسياسات المالية و النقدية و نتيجة للتطورات التي شهدها هذا القطاع كان لزاما على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات و هذا ما انجرت عنه بنوك قوية و أخرى ضعيفة الأداء ,وهنا طرحت عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك و الطرق المتبعة لبلوغ أهدافها.

كرد على التساؤلات فان تقييم الأداء يعتبر تقنية فعالة مستعملة في البنوك التجارية لتحديد أداء ومستوى البنوك وفي هذا الإطار يتم استخدام مؤشرات وأساليب نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يعرف بالأسلوب التقليدي و نظرا للتطورات الحاصلة في المجال المعرفي و الاقتصادي توصل بعض الباحثين المعرفيين لإيجاد نموذج أخر كبديل عن المؤشرات التقليدية تتمثل في نموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأسلوب حديث في عملية تقييم الأداء للتعمق أكثر في الموضوع ومن خلال ما تقدم يمكننا بلورة سؤال جوهري ورئيسي من خلال صياغة الإشكالية العامة التالية :

كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية كان لابد من طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

1- ماهي أهم نشاطات البنوك التجارية ؟

2- فيما تتمثل الأهداف العامة للبنوك التجارية ؟

3- ماهو تقييم الأداء ؟

4- ماهو النموذج العائد خلى الحقوق الملكية في البنوك التجارية ؟

5- ماهو نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ؟

من خلال هذه الإشكاليات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالي

الفرضيات:

1- عملية تقييم الأداء تمكننا من معرفة أساليب قياس أداء البنوك التجارية الجزائرية

2- يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة المضافة من اهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الاداء

3- إن بيانات القوائم المالية لا تمكننا من التمييز بين أداء البنوك الضعيفة وأداء البنوك القوية

أسباب اختيار الموضوع:

أولا : لأسباب ذاتية :

بحكم التخصص الذي ندرسه حب الاطلاع و تنمية المعارف فتح مجال لغيرنا لتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا

ثانيا: أسباب موضوعية:

أن التطورات التي يشهدها النظام المصرفي الجزائري الناتج عن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم الأداء هي التي دفعتنا بالقيام بهذه الدراسة أن عملية تقسيم الأداء المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية من خلال المراقبة أنشطة البنك وتوجيهه مما يخدم إستراتيجية البنك وتحقيق أهدافها محاولة التعرف إلى مدى يمكن للبنوك التجارية تحقيق النجاح المرضي من خلال تقييم أدائها أهمية الموضوع :

أهمية الموضوع في ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية وتقييم أداء الذي يكتسي أهمية من خلال:

-درجة التعقيد الملازمة للاعمال المصرفية والظروف المحيطة لها والتي تتميز بعدم الاستقرار.

-محاولة التعرف على واقع المؤسسة المصرفية الجزائرية وتطبيق نموذج شامل يختلف عن تطبيق نسب التحليل المالي المعتادة

اهداف الموضوع:

من بين الاهداف التي يطلع الوصول اليها ما يلي:

-المساهمة في اعطاء صورة حية في تقييم الاداء البنوك التجارية

-توضيح المسار المالي للبنك ومعرفة جوانب القوة والضعف

-معرفة التغيرات الحاصلة في تقييم الاداء البنوك

صعوبات البحث:

ككل باحث وبطبيعة الحال لابد وان تتعرضه جملة من الصعوبات سواء كان ذلك له صلة بالبحث او الدراسة الميدانية ,فإما بالنسبة للبحث المكتبي فقد اعترضنا مشكل الطلب على المراجع الجزائرية

المنهج المتبع في الدراسة

من اجل الاحاطة بالاشكالية المطروحة وللاجابة عنها وللتاكد من الفرضيات المقترحة اعتمدنا في موضوعنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لبناء اطار نظري لتقسيم الاداء في البنوك التجارية واهميتها بالنسبة للمؤسسة المصرفية والاعتماد على منهج دراسة حالة في القسم التطبيقي بهدف معرفة تقييم اداء المؤسسة المصرفية الجزائرية ذلك في الفصل الاخير رغم الصعوبات التي واجهناها في العمل الميداني.

الفصل الأول:

البنوك التجارية

الفصل الأول: البنوك التجارية

مقدمة الفصل:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع و منح الائتمان ،فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الدين يحتاجون لهده الأموال ،ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد و هدا بفضل الخصائص التي سندرسها في هدا الفصل و التي ينفرد بها عن المؤسسات الملية الأخرى ،وسندرس أيضا مختلف النظريات التي تعرضت لتفسير نشـاط البنك التجار.

و في الأخير نتطرق إلى أهداف البنك التجاري بوصفها المعيار الذي على ضوئه سوف تصاغ السياسات و تتخذ القرارات.

المبحث الأول مدخل البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية الأكثر شيوعا، حيث برزت للوجود وأثبتت نجاحها بحكم طبيعتها ومداخليها.

المطلب الأول:تعريف البنوك التجارية وخصائصها

ا لبنك التجاري هو المنشأة أو الشركة الملية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب و لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الائتمانات) بقصد الربح[1]. قد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها (فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق) ومع تطور النشاط التجاري و الصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة و متوسطة الأجل ، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا في عمليات تمويل التجارة الخارجية .

ويطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود .

ب–تعريف البنك التجاري[2]

يعود اصل كلمة بنك الى اللغة الإيطالية BANCOالتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة,تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات,ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب .

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان.والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديه أموالا فائضة, وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

– سلمان أبو دياب "اقتصاديات النقود و البنوك "– المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ـ بيروت ـ1996ـص 1110

د . عبد الإله نعمة جعفر مرجع سبق ذكره ص 2.14

عرف بعض الكتاب البنك بأنه : ((المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها)) .

ويرى آخرون في البنك التجاري: ((مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها))

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعاً تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض , لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها :

- ❖ الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (هو العائد على رأس المال) .
- ❖ تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد , بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني .
- ❖ ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري , لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي :
- ❖ أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً مؤقتاً.
- ❖ إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته , هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفراداً أو مؤسسات على شكل ودائعاً و قروض أو ما في حكمها.
- ❖ تقدم البنوك التجارية خدمتها المصرفية للجمهور دون تمييز , كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم , وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقترضين .
- ❖ والجهاز المصرفي يلعب دوراً كبير الأهمية في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية , فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة , ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني. لتحيق أهداف عديدة من أهمها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين.

ذلك أن للبنوك التجارية وظيفتان هما:

الفرع الأول:وظيفة البنوك التجارية:

– وظيفة الوساطة:

أي التوسط بين المقرضين و المقترضين بتجميع المدخرات و الفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد و المشروعات الراغبة في الاقتراض ، و لا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية و عن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني بالوطن الوسطاء الماليين .

– وظيفة خلق النقود:

وهي وظيفة أكثر أهمية و تأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسائط الماليين ،و معنى هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض ،و بذلك يخلق البنك وسائل دفع ـ تقوم مقام النقود ـ تتمثل في قدرة الزبون على تعامل بتلك الوسائل ـ و هي في شكل كتابي مثل الشيك ـ يقبلها الآخرون في المعاملات[1].

الفرع الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية:

- موارد البنك التجاري:

1–الموارد الذاتية:

أ– الرأس المال المدفوع :

يعتبر النواة لموارد البنك الذي يبدأ نشاطه بتكوين ما يستلزم من أموال ثابتة، ويتمثل ما يدفعه المساهمة منهم في رأس مال المصرف، و لا يشكل رأسمال المدفوع نسبة هامة من الموارد المالية التي يستخدمها المصرف التجاري في ممارسة نشاطه ، أنما تتمثل أهميته في أنه مصدر المودعين و لتدعيم المركز المالي ، و حماية و ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده .

1 – شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"ـديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائرط2000ـ ص 26.

ب- الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة :

تتمثل الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة موارد مالية ذاتية بنتائج البنك ، هدف البنوك التجارية من هذا المورد الذاتي دعم مركزها و تقويته في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

فالاحتياطات هي مبالغ نقدية تقتطعها البنوك التجارية من أرباحها الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين و تنقسم هذه الاحتياطات إلى نوعين احتياطات قانونية يلتزم بها البنك باقتطاعها تنفيذا لقانون النافذ، واحتياطات اختيارية أو خاصة و يقوم المصرف طواعية بملأ إرادته وحريته في تكوين هذه الاحتياطات لتدعيم مركزه المالي و تعزيز رأسمال وقد تتجاوز الاحتياطات القانونية و الاختيارية السرية التي تخصص لمواجهة تدني قيمة الأصول " قيمة رأس المال المدفوع لدى بعض المصارف التجارية التي يطلق عليها المصارف الناجحة[1].

إما المخصصات فهي تلك المبالغ التي يقتطعها و يتحملها إجمالي الربح في النهاية السنة المالية لمواجهة ظروف محددة و مقابلة لإغراض معنية، وتتمثل الأرباح تلك المبالغ التي يع بعد المصرف على اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين و تعتبر هذه الأرباح غير الموزعة مبالغ مؤقتة بطبيعتها، حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار ويتم حسابه عند تقرير الموارد المالية المتاحة للاستثمار أو التوظيف.

رأس المال المدفوع و الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة ما يطلق عليه الموارد الذاتية للمصارف التجارية، وإذ نظرنا في أهمية النسبية للموارد البنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية.

2. الموارد الخارجية "الغير الذاتية":

أ. الودائع:

تشكل الودائع على مختلف أنواعها أحد المصادر الهامة التي يحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين فيه حيث يقوم الأفراد والمشروعات و الهيئات بإيداع أموالهم لدى البنك للمحافظة عليها واستثمارها بشكل أفضل وهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده ، وقد تتجاوز الودائع موارده الذاتية بأضعاف مضاعفة و الودائع هي مل يميز البنوك التجارية من غير المؤسسات الائتمانية الأخرى التي

[1] – صبحي نادر قريصة ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ ط 1991 ـ ص 127 ،1128

تعمل إلى جانبها في الاقتصاد الوطني، و فضلا عن قدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد ،و الوادع التي تستعملها لمزاولة نشاطها الائتماني في عمليات التسليف و الإقراض و الاستمرار و تأخذ صورا متعددة أهمها : الودائع تحت الطلب ،الودائع لأجل الودائع الادخارية.

ب . الأموال المجمدة " الودائع المجمدة":

وتتمثل في مبالغ مالية يودعها العملاء كغطاء للعمليات مصرفية تقوم بها لحسابهم و تظهر في ميزانية المصرف التجاري وتأخذ هذه الأموال صفة تأمينات الاعتماد مستنديه وتأمينات لخطابات الضمان كما تشمل هذه الأموال تلك الأرصدة الدائنة التي تصدر القرار بحجزها "تجمدها لصالح جهة ما عامة كانت أو خاصة و لا يجوز السحب منها إلا بعد صدور قرار الأول يمسح منها أو تداولها[1].

الفرع الثالث:استخدامات البنك التجاري:

يهدف استخدام البنك لموارده المتاحة لتحقيق أقصى ربح ممكن وتظهر استخداماته "ومجهداته" بصورة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة و يمكن حصر أهم استخدامات المصارف التجارية في المجالات التالية:

❖ **الأرصدة النقدية :**

تكون الأرصدة للبنوك التجارية من النقود الورقية التي يحتفظ بها الصندوق بالإضافة إلى الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف بصورة احتياطات نقدية لدى البنك المركزي و الغرض من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية أساسا هو توفير عنصر السيولة[2].

يطلق عليها الاحتفاظ الثانوي و تعتبر الاستخدام الأول الذي يحقق لها دخلا و تتمثل في:

- أدوات الخزينة .
- السندات التي تصدرها الحكومة.
- الأوراق التجارية التي تتعامل لها قطاع التجارة.

– محمد ناظم نوري الشمس النقود و المصرف . مديرية دار الكتب للطباعة و النشر. ص 1.134

– محمد ناظم نوري الشمس، مرجع سبق الذكر، ص 2.137

❖ **القروض و السلفيات:**

تعد القروض و السلفيات التي يمنحها المصرف التجاري من أكثر أنواع الأصول ربحا و لذا تستثمر المصارف جزءا كبيرا من مواردها في مجال القروض كما أن الفرق الأساسي بين القروض و السلفيات يتمثل في أن الأول عبارة عن مبلغ من المال يقدمه البنك بصورة قرض في حين أن السلف يتمثل التزاما من المصارف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به.

❖ **محفظة الأوراق المالية :**

تهدف المصارف التجارية إلى استثمار جزء من مواردها في شراء الأوراق المالية التي تحقق ربحا عاليا وان كانت تمثلا أصولا اقل سيولة سابقتها.

الفرع الرابع: خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك ، من حيث السوق الذي يخدمه البنك ، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبنها البنك[1]...الخ.

وسنقوم بالتركيز على الخصائص التالية و التي نراها أكثر دقة و شمولية[2]:

- **الخاصية الأولى**:تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي و لا تأثر فيه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ،في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- **الخاصية الثانية**:تتعدد البنوك التجارية و البنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية و تتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز و تحقيق نوع من التفاهم و التحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع و السيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد و المال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

- **الخاصية الثالثة:** تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية

---

[1] –محمد سويلم " إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية" الشركة العربية للنشر و التوزيع. بيروت .1992 ص87، 1.94

[2] – سلمان أبو دياب مرجع سبق ذكره ص 114 –2115

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فالا ولى أبرائية وغير نهائية والثانية أبرائية نهائية بقوة التشريع وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي

- **الخاصية الرابعة:** تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأس مالية, هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا

المطلب الثاني:نشاط البنوك التجارية

نحاول في هدا المبحث إعطاء وصف تحريدي لنشاط البنوك التجارية ودلك لتبرير اختياراتها وسلوكها اتجاه المتعاملين الاقتصاديين .

الفرع الأول:البنوك التجارية وسيط مالي متميز

تتميز البنوك التجارية عن بقية الوسطاء الماليين الموجودين في الساحة الاقتصادية بعدة فروق سنورد فيما يلي أهم[1] الفروق بين البنوك التجارية ونوعين من الوسطاء الماليين.

تعريف الوسطاء الماليون:

نقصد بها المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التي تقبل الودائع وتمنح القروض, ومن بينها مؤسسات الادخار والإقراض التي تقتصر على قبول ودائع التوفير ومنح الائتمان التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الائتمانية لقطاع معين.

1 – التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال

يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في المشروعات ,ل ذلك فان بعض الدول تحرم على البنوك التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية والمالية والصناعية لتجنب منافسة بنوك الأعمال وتشابك مجالات النشاط (مثل نظام مراقبة البنوك في المملكة

-سلمان أبو دياب مرجع سبق ذكره ص 114 -1.115

العربيةسعودية[1] وعلى العكس من دلك تشجع بلدان أخرى مثل الجزائر البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية .

2 – التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية

إن التفرقة الأولى "تاريخيا" تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

فالمؤسسات المالية تقوم بعملية الاستثمار بينما تركزت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الائتمان قصير الأجل, وتوشك هده التفرقة إن تزول في العصر الحديث بسبب توسع نشاط البنوك التجارية.

ويرى بعض المختصين في هدا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في قلب التميز بين البنوك والمؤسسات المالية ,ا دان هده الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات جارية أو لأجل وبالتالي لا يمكنها الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات البنكية وفي المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع مثل بطاقات القرض ,شيكات السفر....الخ,ادن فالمؤسسات المالية هي شبه بنوك أعمال غير انه لا يمكن ان تقوم بتعبئة مواردها بالقرب من مودعين أو مدخرين لتسلفها فيما بعد.

3 – علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية :

من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة التوسعية والانكماشية لابد من إن يكون لدى البنك المركزي من الوسائل المؤثرة مما يمكنهم من تطبيق السياسة النقدية والائتمانية.

من الطبيعي في هدا المجال أن تكون العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية هي في إطار خلق نقود الودائع ثم تحويل هده النقود إلى نقود قانونية لديه,يمكن إن نتصور إمكانية الرقابة من جانب البنك المركزي بقدرته على التأثير في سيولة البنوك التجارية وفي أسعار خدماتها أي سعر الفائدة وعن طريق

ذلك تقوم بالتحكم في حجم وسائل الدفع الخاصة بنقود الودائع إما أساليب هدا التأثير فيمكن إن تتعدد وتختلف تبعا لطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية فمنها مباشرة بهده العلاقة كالاحتياطي الإلزامي ,سعر الخصم ومنها ما يرتبط بعمليات السوق النقدية "السوق المفتوحة" وقد تكون هناك أساليب أخرى كتقديم الاستشارة والنصح.

[1] – مصطفى رشدي شيحة "النقود والمصارف والائتمان –دار الجامعة الجديدة –الاسكندرية 1999 ص1130

المطلب الثالث:النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية و العوامل المؤثرة عليها

الفرع الأول:النظريات المفسرة

إجمالا هناك العديد من النظريات التي اهتمت بهذا الموضوع وأهمها:

-نظرية القرض التجاري وهي النظرية الكلاسيكية في الموضوع.

-النظريات الحديثة مثل:نظرية إمكانية التحويل,نظرية الدخل المتوقع ونظرية إدارة الخصوم.

-نتطرق من خلال الفقرات القادمة إلى هذه النظريات بشيء من التفصيل

1- النظرية الكلاسيكية

وهي نظرية القرض التجاري commercial loan theory

وتعتبر هده النظرية تاريخيا أول نظرية تعرضت لهدا الموضوع ,وقد نشأت من خلال ممارسات البنوك التجارية الانجليزية المتأثرة بالفكر التقليدي ,ويقول مؤيدوها بان سيولة البنك تعتبر جيدة مادام إن أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل .والقروض قصيرة الأجل يجب أن لا يتجاوز اجلها سنة وان تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة وهي يجب أن لا تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات ,أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل الكمبيالة أو السند الأدنى أو فتح الاعتماد أو الاعتماد المستندية [1] ولدلك تسمى قروضا تجارية.

وفقا للتيار التقليدي يمكن القول بان القروض التي يقدمها البنك التجاري يجب ان تتم بخاصيتين أساسيتين هما :

- **خاصية التصفية الذاتية self-liquidation** :

إذ يجب توجيه هده القروض إلى سلع حقيقية كالمحاصيل الزراعية تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستعمل في سداد القروض ,أي أن تسديد القروض يتحقق من الموارد التي يولدها استعمال القرض في الإنتاج والتسويق.

- **قروض آلية :self- rugulation**

أي لا توجد مشكلة بشأنها حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض.

يشير مؤيدو النظرية إلى أن الموارد المالية للبنوك التجارية هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو

1 – مصطفى رشدي شيحة :"الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات "-دار الجامعة الجديدة للتشر –الاسكندرية 1998-ص131

خلال فترة قصيرة ,ولدا فمن المنطقي أن توجه هده الموارد إلى قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها ,كما أن الودائع هي ملك الغير فمن الواجب ان توجه استخداماتها إلى تمويل سلع حقيقية مما يضمن استرداد قيمة القروض .

إلا أن لهده النظرية معارضون كثر ,ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها:

– فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية فالتقيد التام بهذا يمنع البنوك التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير دلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية[1] .

– تحتاج التنمية الاقتصادية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل مما وضع البنك التجاري في موقف صعب فإما أن تختار التمسك بالقروض قصيرة الأجل دون غيرها مما يدفع المقترضين إلى اللجوء إلى أسواق رأس المال لتغطية احتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى نزع صفة الوساطة المالية عن النظام الاقتصادي désintermédiation مما يؤدي إلى تسرب الودائع من البنوك التجارية أو أن تغيرا لمصارف بأن تقدم قروضا طويلة الأجل إلى جانب قروض قصيرة الأجل.

– تعتبر التصفية الذاتية للقروض المصرفية ظاهرية فقط وذلك بسب وجود سلسلة الائتمان المترابط، وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلا من تصفيتها نهائيا[2] كما أن وجود الرقابة الحكومية و انتشار البنوك المركزية التي تضمن سلامة إجراءات و قرارات الإقراض ،وتدخلها بالمساعدة إذا لزم الأمر يوحي بالطمأنينة و بالتالي يشجع على اقتصار البنك التجاري على قروض تسدد نفسها.

– لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ففي الحالة الاعتيادية يكون السحب و الإبداع في البنك بشكل مستمر ،كما أن الودائع الجارية لا يتم سحبها كلها في وقت واحد (إلا في الحالة الأزمات البنكية) و بالنسبة لودائع التوفير فإن كثرة عدد تلك الحسابات و طبيعتها (المتناسبة في الحالة الاعتيادية) تجعلها تتمتع بصفة الثبات النسبي أما بالنسبة للودائع لأجل فإن تواريخ استحقاقها معروفة للبنك التجاري ،و لا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها .

2– النظريات الحديثة:

نظرا للانتقادات الشديدة التي واجهت النظرية الكلاسيكية فقد ظهرت عدة نظريات تحاول سد الثغرات التي من بينها :

– عبد المعطي رضا رشيد محفوظ احمد جودة "إدارة الائتمان"–دار وائل للنشر–عمان2001 ص 193 1

– فلاح الحسن الحسني –مؤيد عبد الرحمان–مدخل كمي واستراتجي معاصر–دار النشر –عمان ص2.128

ا – نظرية إمكانية التحويل:

تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري لذلك يمكن أن تعتبر هذه النظرية صورة متطورة للنظرية السابقة و أكثر عمومية.

و يرى مؤيدو هذه النظرية لا تقتصر عمليات البنك التجاري على نوع واحد من الأصول (القروض التجارية) بل عليها تشمل الاستثمارات في السوق المفتوحة و تدعيم محفظة الوراق المالية، و في حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم (و هي المشكلة الأساسية التي يحول البنك التجاري تجنبها) فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل و التبديل و قدرتها على البيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته أو تسبيل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيدة و تدعيم مركزه المالي .

إذن فإن أساس هذه النظرية هو أن سيولة البنك التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد أسرع وقت ممكن و بأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم و تنوع الأصول و العمليات التي يقم بها البنك.

ب– نظرية الدخل المتوقع[1]:

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات، وتختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها لتقديم القروض طويلة الأجل و القروض الاستثمارية و الغير المتعلقة بالتمويل التجاري.

يسود أنصار هذه النظرية في كثير من الدول القارة الأوربية فيما يعرف بالمدرسة الألمانية. تقوم هذه النظرية على انتقاد فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد إذ يرى رشدي شيحة أنه لا يوجد ما يضمن أن كل القروض تحقق إمكانية السداد في الموعد استحقاقها ،خاصة القروض المتعلقة بتجارة السلع لأن توجيه القروض إلى هذا النشاط (أي شراء السلع من أجل بيعها فيما بعد) لا يمثل حماية مؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريف هذه السلع بسب التقادم أو الفساد ، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة استيراد البنك لمستحقاته بالإضافة إلى هذا العامل هناك مخاطر الإفلاس

1 – مصطفى رشدي شيخة –مرجع سبق نكره ص140.

تقلبات الأسعار ،و مخاطر التضخم ،و تغيرات مرونة الطلب و غيرها من العوامل التي قد تأثر على إمكانية السداد و استرداد قيمة القرض[1].

يرى هندي أن العبرة ليست بكون القرض موجها إلى تمويل سلعة تباع قبل تاريخ استحقاق القرض (تصفية ذاتية)فالسلعة لا تبيع نفسها و ليس هناك ما يضمن أن السلعة التي عليها الطلب اليوم سيكون عليها الطلب غدا، ومن ثمة ينبغي تركيز الاهتمام على الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدمه في تمويله ولا على نشاط ذاته[2].

إذن هذه النظرية تركز على دراسة البنك لمدى جدية العملية المطلوبة تمويلها و مقدار الدخل المتوقع منها بصرف النظر عن كون القرض لمدة قصيرة أو طويلة.

ومنها فليس أي سبب يجعل منح القروض مقتصرا على القروض التجارية لذلك يمكن للبنوك أن تمنح قروضا استثمارية، استهلاكية، عقارية و غيرها.

ج - نظرية إدارة الخصوم:

وتدعى نظرية إدارة الخصوم بـ: Theory Liability Management وهي أحدث النظريات التي سنتطرق إليها .

وتختلف عن النظريات الثلاثة الأولى في أن هذه الأخيرة ركزت اهتمامها على جانب الأصول أو العمليات وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري.

و تقتضي هذه النظرية بان السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية كما رأينا في نظرية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية ، مثل إصدار السندات .

فأساس هذه النظرة هو كون مفردات الخصوم (كالودائع و رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و القروض التي يحصل عليها البنك)تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته ،أي في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) و تهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض.

1- مصطفى رشدي شيخة –النقود و المصارف و الائتمان- ص140.1

2-منير إبراهيم هندي:إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرارات –المكتب العربي الحديث –طبعة03-اسكندرية-2000 ص2.17

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية:

كانت إذن هذه أهم النظريات التي تفسر نشاط البنك التجاري، و سلوكه في المحيط الاقتصادي؛ بصفة عامة ، غير أن هذا السلوك أي اختيار طريقة معنية في توظيف موارده دون أخرى يختلف بطبيعة الحال من البنك لأخر تبعا لعوامل عديدة يمكن تصنفيها إلى[1]:

- العوامل القانونية .
- العوامل الاقتصادية.
- اعتبارات السياسية النقدية و الائتمانية.
- اعتبارات السياسة المصرفية السليمة.

1 -العوامل القانونية:

وهي أخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين:المدنية، التجارية، المصرفية...الخ إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها مصرف تحكم نوعية توظيفا ته، فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القــروض.

2 – العوامل الاقتصادية:

فالنشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث:ديناميكية الأعوان الاقتصادية، نمو الادخار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

3 –اعتبارات السياسية النقدية و الائتمانية:

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية و الائتمانية المرسومة من السلطة من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلا، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية و النوعية على الائتمان و التي تؤثر بدورها على حجم و أنواع الائتمان المقدم النظام المصرفي.

4– اعتبارات السياسية المصرفية السليمة:

وهي تلك التي ترجع للأعراف و العادات المصرفية السليمة، ويندرج تحت هذه الاعتبارات:

1 – صلاح الدين حسن السيسي :"نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في لمصارف و المؤسسات المالية "ـ دار الوسام للطباعة و النشر ـ بيروت1998 . ص 32.

أ) اعتبارات تتعلق بالحذر و الحيطة في رسم السياسات الداخلية بالمصرف التجاري سواء من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية ،ومدى الدقة و الالتزام بقواعد جامدة ،و الأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة.

ب)اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية السيولة لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية، مع تحقيق أقصى الربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى، وهو ما يبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة ـ الربحية ـ الأمان.

ج) اعتبارات فن التعامل مع العملاء و تنمية النشاط المصرفي عموما ،هو الحال عندما يلجأ المصرف إلى منح سلف مكشوفة محدودة لبعض العملاء احتفاظا بمعاملاتهم الجيدة الأخرى ذات الحجم الكبير.

المبحث الثاني:الأهداف العامة للبنوك التجارية:

يقوم تحقيق نشاط البنوك التجارية على تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك من خلال مجموعة من الأهداف.

المطلب الأول: الأهداف العامة للبنوك التجارية:

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف و هي:

- تحقيق أقصى ربحية.
- تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة .
- تحقيق أكبر قدرة من الأمان للمودعين و البنك.

وسنتطرق فيما يلي ببعض التفصيل لهذه الأهداف:

الفرع الأول:الربحية:[1]

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

- الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية (وهي الفوائد الدائنة).
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.

1 موسى مُحَمَّد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009.

- الأتعاب المقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك و غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- الأرباح المحققة من الشراء و بيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية ،أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من القيمة الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

- الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدنية)
- العمولات المدنية المدفوعة من قبل للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.
- المصاريف الإدارية...الخ.

نلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة لهذا يرى هندي أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثر بالتغيرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.

معنى ذلك أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، و على عكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر؛بل قد تتحول لإيرادات البنك إلى خسائر، لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس للبنك الحرية المطلقة في التصرف بأرباحه، إذ عليه يقتطع منها نسبة إجبارية كل عام(تقدر في الجزائر ب 10% من صافي الأرباح سنويا إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال).

الفرع الثاني:السيولة:

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة و بأقل خسارة و في القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة و من جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

و تتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين[1]:

- السيولة الحاضرة.

[1] – عبد المعطى رشيد محفوظ أحمد جودة مصدر سابق نكره – ص 200 –ص1.201

- السيولة شبه نقدية.

و كما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة ؛أي الأرصدة الحاضرة من نقود حاضر في خزائن البنك المركزي، و أرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي و البنوك الأخرى ،كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة و الأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

و يعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها:

- **مدى استقرار الودائع[1]:**

نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددها الكبير و طبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام، مما يطمئن المصرفي من ناحيتها ، و كذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق و الودائع لأجل.

يمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على الإجمال الودائع الكبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

- **قصر مدة التسهيلات الائتمانية:**

كلما قصرت التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

إن هدف السيولة هو هدف مهم و أساسي حسب رأينا خاصة في حالة البنوك التجارية ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلا أن تؤجل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعت ثقة المودعين الآخرين به و يدفعهم فجأة إلى المطالبة باسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس banqueroute، وقد يتأثر النظام المصرفي كله ما لم يتدخل البنك المركزي لتدارك الوضع، وفي معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبا قانونية للسيولة.

الفرع الثالث: الأمان:

نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين هما:

1 – عبد المعطى رشيد محفوظ أحمد جودة: مصدر سبق ذكر – ص200 – ص 201.

- المودعون.
- البنك.

فبخصوص أمان المودعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم و ذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد.يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك من إجمال الأصول، لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين.

أما بالنسبة لأمان البنوك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديديها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا و الحصول على أكبر عائد ممكن ،من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة مايلي :

- سمعة العميل المقترض و مدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته (سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المعاملين معه).
- مكانة المؤسسة المعنية في السوق بين المتنافسين .
- المركز المالي للمؤسسة و ملائمتها Solvablité مدى توازن هيكلها المالي.
- حجم القرض المطلوب و مدى وجود تناسب بينه و بين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.
- مدة القرض ،فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به .
- الضمانات المقدمة ، و مدى ملائمتها و إمكانية مراقب.

المطلب الثاني: أهمية تحديد أهداف البنك التجاري:

ترجع أهمية تحديد أهداف البنك التجاري إلى تأثيرها على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك و التي تتمثل في :

- قبول الودائع .
- تقديم القروض.
- الاستثمار في الأوراق المالية .

نجد أن السياسات الرئيسية لتقديم القروض (و التي تعرضنا لها عند الحديث عن النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية) قد تشكلت على ضوء الأهداف التي سبق ذكر و هي :الربحية ، السيولة و

الأمان فالسياسة التقليدية (التجارية)التي تقتضي الاقتصار على تقديم قروض قصيرة الأجل تعد في الحقيقة نتيجة للتمسك بهدف السيولة ،ذلك على أساس أن الجانب الأكبر من الودائع هو ودائع تحت الطلب لذا يجب أن تستثمر في القروض قصيرة الأجل ،أما تشجيع القروض الموجهة نحو شراء أو إنتاج سلع حقيقية بدلا من إقراض المستهلكين فهو نتيجة لهدف الأمان ، إذ أن الأموال المقترضة حسب مؤيدي هذه النظرية يجب توجيهها إلى إنتاج سلع حقيقية يمكن بيعها إذا ما فشل العميل في الوفاء بالتزاماته .

أما بالنسبة للاتجاه الحديث الذي يقضي بتقديم قروض طويلة الأجل إلى جانب قروض قصيرة الأجل فهو لا يهمل هدف الأمان إذ يشترط أن يكون القرض موجها إلى أنشطة من المتوقع أن يحقق عائدا كافيا لتسديد خدمة القرض، بالإضافة غلى ذلك فإن هذا الاتجاه يستجيب لهدف الربحية إذ أن إصرار البنك التجاري على تقديم قروض قصيرة الأجل فقط إلى إبقاء جزء من موارده في صورة نقدية لا عائد لها ،في الوقت الذي توجد فيه فرص استثمارية مربحة في السوق لا يستغلها .

المطلب الثالث:التعارض بين أهداف البنك التجاري:

عند التمعن في أهداف البنك التجاري: الربحية، السيولة الأمان نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة البنك التجاري.

فمثلا يمكن لبنك أن يعظم ربحية بالتركيز على استثمار موارده في إعطاء تدر عائدا مرتفع غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تكون ذات مخاطر كبيرة (لتبرير الفائدة المتعاقد عليها) و بالتالي قد ينجر عنها خسائر ضخمة لا يستطيع البنك تحملها و منه المساس بمبدأ الأمان.

و يمكن أيضا أن يحاول البنك تحقيق أقصى درجة من السيولة و هذا بالاحتفاظ بالجانب الأكبر من موارده المالية في صورة نقدية غير أن هذا يؤثر سلبا على الربحية لأن النقدية لا تدر عوائد.

و يرى بعض المفكرين الاقتصاديين[1] أن هذا التعارض بين الأهداف الثلاثة يرجع إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون البنك و هما: الملاك و المودعون.

فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد و هو ما قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة و درجة الأمان ،أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده الحالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر ،و هو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية .

[1] – منير إبراهيم هندي مرجع سبق نكره –ص 1.23

يمكن تقسيم المشاكل التي تواجه الصرفي عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة، الربحية و الأمان إلى ثلاث مجموعات من المشاكل:

1 – مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي (خاص) لمقابلة التزامات المصرف نحو عملائه.

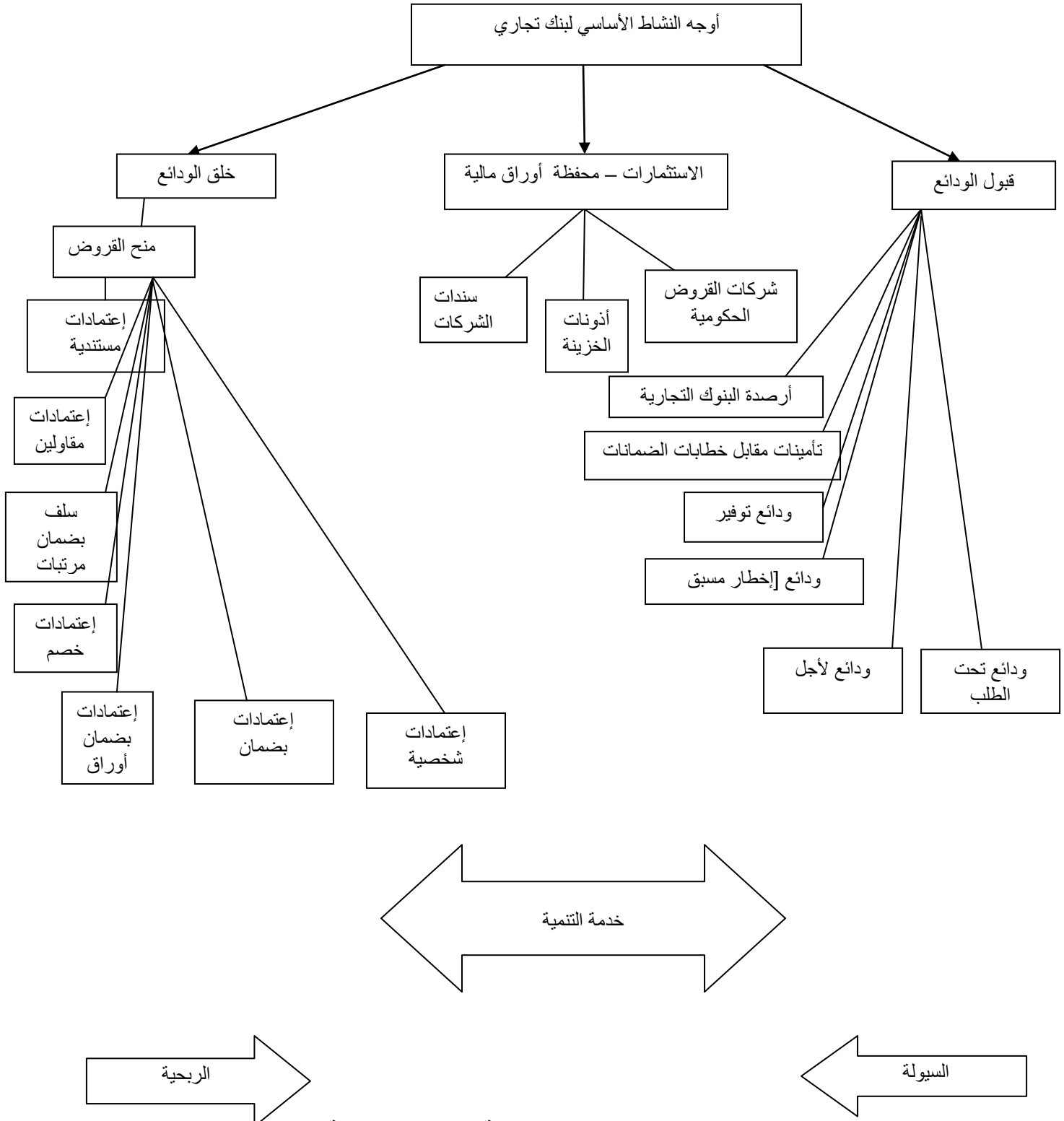
2 – مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات المصرف، منها يتعلق ببعض القروض خاصة في ظروف الضيق الاقتصادي حيث لا يمكن تحديد – بدقة- ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا ، و كذلك عندما تكون الضمانات المرفقة لطلب القرض متخصصة حيث و يندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد المصرفي تصفيتها.

3 – مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال و استخداماتها و ذلك لان درجة سيولة الاستخدامات تتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة (كما سبق ذكره)،كما يصعب تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وحدها.

في الأخير ندرج شكلا توضيحا لأوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري و محاولة التوفيق بين السيولة و الربحية خدمة للتنمية. [1]

أحمد طلفاح- مؤشرات الحيطة الجزئية- مجلة المعهد العربي للتخطيط- أفريل 12005

الشكل رقم 01 النشاط الأساسي لبنك تجاري و محاولة التوفيق بين السيولة و الربحية خدمة للتنمية



المصدر: عبد الغفار حنفي :"إدارة البنوك "-الدار الجامعية للنشر-الإسكندرية 1997- ص69

شرح المخطط:

من خلال التطرق لمختلف نشاطات البنوك التجارية يتضح أن دورها ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع بأنواعها المختلفة ومزاولة عمليات التمويل و الادخار و الاستثمار المالي على المستويين الداخلي و الخارجي الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف البنوك التجارية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

إذ وضح الشكل السابق أن السيولة (السيولة البنكية) تتحقق من خلال قبول الودائع ،حيث يتم توظيفها لخدمة مشروعات الخطة الاقتصادية و الاجتماعية بمعنى أخر في عمليات الإقراض و الاستثمار التي تمثل الأنشطة المربحة للبنك.

خاتمة الفصل الأول:

يتمثل دور البنك التجاري في القيام بدور الوساطة بين المدخرين (المودعين) و المقترضين، كما أن له دورا هاما في خلق النقود و هي وظيفة التي ينفرد بها عن باقي الوسطاء الماليين.

لقد كان نشاط البنك التجاري موضوعا للعديد من النظريات الاقتصادية التي حولت إعطاء تبرير لاختياراته وتطور هذه الاختيارات عبر التاريخ.

ظهرت أهم الاختلافات بين هذه النظريات في توسيع (أو عدم توسيع) القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية إلى القروض المتوسطة و طويلة الأجل.

على العموم فإن نشاط البنك التجاري سيسعى لتحقيق ثلاثة أهداف و هي:

تعظيم الربحية ،و توفير أقصى حد من السيولة ،و تحقيق الأمان للمودعين.

و تلعب هذه الأهداف دورا هاما في تشكيل سياسة البنك التجاري في مجال تقديم القروض .كما يلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح فيما بينها ،فمثلا:

زيادة السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا فيه من طرف المودعين بينما له أثر عكسي على الربحية مما لا يرضي ملاك البنك ،لهذا يسعى البنك التجاري إلى التوفيق بين أهداف المودعين و أهداف الملاك.

الفصل الثاني:

تقيم الأداء و أساليب قياسه

الفصل الثاني: تقيم الأداء و أساليب قياسه

مقدمة الفصل الثاني :

تهدف المؤسسات لاقتصادية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدل نموها الاقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا إن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلا ، بالرغم من ذلك فقد اكتسب موضوع تقييم أداء البنوك التجارية أهمية خاصة نظرا للدور الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد القومي.

كما إن تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية ، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فان لها أهمية خاصة حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي.

المبحث الأول: تعار يف عامة لتقيم الأداء

يوضح هذا المبحث كيفية تقييم الأداء وذلك بالتعرف أولا على معنى تقييم الأداء ثم على تعريف العائد على حق الملكية كأساس لوصف العلاقة المتبادلة ما بين الربحية والمخاطرة.

المطلب الأول : تعريف الأداء وتقييم الأداء

يرتبط الأداء بالمجهود الذي يبدله كل فرد في المؤسسة وفي نفس الوقت يعبر على المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء من ناحية كمية وجودة العمل المطلوب أو الوقت المحدد للقيام به.

الفرع الأول: مفهوم الأداء[1]:

يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالبا ما يحدث لسبب وتداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة.

الفرع الثاني : قياس الأداء

يقاس الأداء على أساس النتائج التي حققها البنك .

الفرع الثالث : تعريف تقييم الأداء :

يعرف بأنه مرحلة من مراحل الرقابة فعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسباب وطرق معالجتها علميا وعمليا لتتحقق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين.

كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل[2].

---

1 سلاطنية علي غربي ،بلقاسم ،اسماعيل قيرة ، تنمية الموارد البشرية، الطبعة الاولى سنة2006 ص 25.

2 – ناصرحمود مرنان فهد،اثر السياسة الاقتصادية على أداء المصارف التجارية ،طبعة أولى،دار الصفاء الأردن ،سنة2002 ص25.

وهناك من يرى بان تقييم الأداء يعد وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من إن النتائج تحقق النحو المرسوم وعلى اعلي درجة من الكفاءة.

وتعني عملية تقييم الأداء دراسة وتقييم أداء المنشاة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا للوقوف على واقع الأداء المنشأة والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوة اللازمة ومعالجتها ،وعليه فان العملية تستخدم للحكم على كفاءة أداء المنشأة في استغلال المحاور الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها.

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها ، وتقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها اكبر عائد، هذا الأخير يختلف من بنك لآخر نتيجة عدة اعتبارات منها اختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات والاستراتيجيات المتبعة ،أي أن هناك بنوكا ذات أداء مرتفع وأخرى منخفضة الأداء، وعلى هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء على انه:[1]

1/ هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي .

2/ هو نظام من خلاله يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم .

3/ هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية نمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات اكبر وترقيته لوظيفة أخرى.

4/ تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.
وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي.

ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يبشرها البنك، كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي يحققها البنك ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تحاشيها مستقبلا.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة،1.2009

5/تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم ،يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.

عملية تحليل لمجموعة من المعطيات والكشف عن التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للبنك من خلال دراسة القوائم المالية المتمثلة في طل من الميزانية وقائمة الدخل للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق أرباحا ، وتوضيح إيرادات ومصروفات البنك.

الهدف من تقييم الأداء:

لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية يمكن أبرازها كالتالي:

- متابعة تفنيد أهداف البنوك التجارية المحددة مسبقا ، الأمر الذي يتطلب تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدد المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة على سير الأداء.
- الكشف على مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بوضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مسبقا.
- بيان مدى كفاءة استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك.
- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.
- أبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية، السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنوك التجارية .

ويرتبط تقييم الأداء بوظائف محددة:

1 الحكم على مدى تحقيق البنك لأهدافه الموضوعة بالاستعانة بالبيانات والإحصائيات بقدر كبير
2 تفسير التغيرات التي تطرأ على النتائج تفسيرا واضحا.

3 تحديد المراكز الإدارية المسؤولية عن الانحرافات.

المطلب الثاني: العوائد والمخاطر البنكية

نتطرق في هذا المطلب إلى شرح العوائد والمخاطر البنكية.

الفرع الأول: العوائد البنكية:

تتمثل هذه الفوائد في الإيرادات البنكية ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – إيرادات الفوائد:

وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى ، والأوراق المالية فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك، وهي كمايلي:

أ) فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج:

حيث انه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ عاطلة دون استخدام، فانه يودعها لدى احد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق ،اما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج ،فهي تتعلق بالتجارة الدولية فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة.

ب)فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية:

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية، فان المصاريف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم ، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة.

1 – عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الاعتمادات المستندة وإصدار خطابات الضمان وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء.

ويمكننا التطرق فيما يلي لبعض الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية، حيث تساعدنا في توضيح العلاقة بين العائد والمخاطرة.

الفرع الثاني : المخاطر البنكية:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك أو شركة أخرى هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويفسر هذا الهدف على انه تعظيم القيم السوقية للأسهم العادية وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك.

ويلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد اكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظيم الشروط ، ولكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب إن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك (مثل احتمال عدم تحقيق هذه العوائد وإمكانية فشل البنك في هذا) وتواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وفيما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

1 **مخاطر الائتمان** :risque de crédit

كلما استحوذ البنك على احد الأصول المربحة، فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده، وفقا للتواريخ محددة لذلك ،ويكون الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم أو تأجيل السداد ، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض اكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان ، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على تدفقات نقدية متاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف ، كذلك فان قدرة الفرد على إعادة الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على إحدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض ، ولسوء الحظ فان القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل ، وبصفة عامة تكون استثمارات البنك في الأوراق المالية اقل خطرا لان المقترضين عادة ما يكونوا جهات حكومية أو محلية وشركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية طل فترة قصيرة.

2 -مخاطر السيولة: risque du liquide

هي اختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء بيع الأصول أو الحصول على القروض (ودائع) جديدة ، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث انخفاض السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من قيمته الأساسية ، وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فان التزامات البنك قد تكون سائلة إذ كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول لي النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فانه يمكن بيع أصول أو زيادة قروض ،وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياطات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.

3- مخاطر معدل الفائدة: Interest rate risq[1]

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغييرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتغييرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم ، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية,ويشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية, إن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفائدة , إن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم .

4-مخاطر التشغيل: opération risk

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغيير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك ,فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك,ويجب إن يستوعب البنك أيضا الاختلاسات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

1 طارق عبد العال ،مرجع سبق ذكره ، ص 74ن73

وهكذا تؤدي مخاطر التشغيل إلى التغير في المصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ،ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل و قيمة المنشاة ،و هكذا فأن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين ،و لان أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ،لذلك فأن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات و الخدمات كفئ أو لا.

5-مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: Capital or solveny risk

إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من الممكن ان يعجز عن الوفاء بالالتزامات و يفشل ،الناحية التشغيلية ،فإن فشل البنك يرجع إلى التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين و القروض الجديد و مبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل و سحب الودائع و الاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون ،و يتسبب العجز التدفقات النقدية في تقييم السوق للقيمة السوقية للبنك بأنها سالبة،كما تظهر مخاطر الائتمان من خلال القروض الكبيرة و كذلك مخاطر معدل الفائدة التي تظهر من اختلال مواعيد الاستحقاق المناسبة بين الأصول و الخصوم ،كما يكمن خطر التشغيل في عدم قدرة البنك على التحكم و الرقابة على التكاليف ،و يتوقع أن تمتلك البنوك ذات مخاطر التشغيل الأعلى رأس مال أكبر من البنوك ذات مخاطر التشغيل الأقل ،و حينما الدائنون و حملة الأسهم أن البنك ذو مخاطرة مرتفعة فأنهم يطالبون بزيادة على القروض البنك و عرض أسعار اقل للأسهم ،و يتسبب ذلك في مشكلة سيولة نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض و هو ما يدفع الآخرين لهرع إلى البنك لسحب الودائع و في النهاية يفشل البنك لأنه لا يستطيع توليد النقدية لتلبية عمليات سحب الودائع ،و يعمل برأس مال غير كاف لاستيعاب الخسائر و ذلك إذا اضطر إلى تسبيل الأصول هكذا فان القيمة السوقية للخصوم سوف تتجاوز القيمة للأصول.

و تمثل مخاطر رأسمال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات و تعجز لشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة ،و تتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق القيمة السوقية لخصومها و القيمة السوقية لأصولها ،وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى انخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول ،و يلاحظ أن البنك الذي يملك حقوق ملكية تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من البنك الذي يمتلك 06% فقط الأصول كحق ملكية.

6- مخاطر أخرى[1]:

أن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحصل على مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف، و كذلك مخاطر البلد و تشير مخاطر أسعار الصرف إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية و عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

و تشير مخاطر البلد إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض هذا البلد ساد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض وهكذا فان العجز ن السداد يمثل خطر البلد,وهناك أيضا مخاطر متعلقة بالأنشطة خارج الميزانية وهي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشتقات.

المطلب الثالث:مؤشرات تقييم الأداء[2]

مؤشرات تقييم الأداء هي نسب تعبر عن علقة رياضية بين متغيرين لها مدلول وتفسير وهي أداة تحليل توفر للمحلل في معظم الأحوال مفاتيح الاستدلال والمعرفة وتحليلها وتفسيرها بشكل سليم يدفع المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والاستقصاء ,وهي أداء ذات توجه مستقبلي ,أي أن المحلل يكون قادر على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما لتتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل وعلى طلك فان جدوى النسب المالية تعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة وهو ما يمثل الجانب الأصعب في تحليل النسب.

وكما اشرنا سابقا بان النسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين فهي تستهدف تباين تطور معين لأرقام مالية متجانسة تفيد في المقارنة مع النسب المالية السابقة او مع الأنماط الموضوعة,كما تفيد إدارة البنك في اتخاذ القرار ورسم السياسات ,هذه العلاقة يجب ان تكون واضحة ومحددة وذات دلالة نستطيع أن نقيس بها نقاط القوة ونقاط الضعف,كما تمكننا من إجراء المقارنات الأفقية كمقارنة نسب معينة من فترة مالية لأخرى أو مقارنات راسية كمقارنة النسب المتناسقة بعضها ببعض وإيجاد معامل الارتباط بينهما[3]

– طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 40-141

2 – المرجع نفسه، ص 41.

3د–ابو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وادارة الاموال مرجع سبق ذكره ص 67-68

الفرع الأول :تحليل النسب

يعتبر تحليل النسب من أكثر إرادات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع ,وتعبر النسبة على علاقة رياضية بين كمية وأخرى في حين أن حساب نسبة ما يتضمن عملية رياضية بسيطة فان عملية تركيب النسب ذات الدلالة وتفسيرها مسالة معقدة بدرجة كبيرة.

ويجب مراعاة تركيب النسب بان تعبر عن علاقة هامة وذات دلالة,فعلى سبيل المثال توجد علاقة واضحة ومباشرة ومفهومة بين سعر أمبيعات الخاص بمفردة معينة وتكلفة المبيعات من ناحية أخرى,ونتيجة لذلك تكون نسبة تكلفة المبيعات ذات دلالة,بينما لا توجد علاقة قابلة للفهم بين مصاريف الشحن التي تتحملها المنشاة والأوراق المالية القابلة للبيع والمملوكة للمنشاة,وبالتالي فان نسبة أي رقم إلى أخر جب أن تعبر عن ارتباط ودلالة بينهما.

وتمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح استدلال ومعرفة بأعراض الظروف الكامنة, وإذا ما تم تفسير النسب تفسيرا سليما فانه يمكن المحلل من تحدي المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

وتحليل النسب يمكن أن يكشف عن العلاقات إلى جانب أسس المقارنة التي تكشف عن الظروف والاتجاهات التي لا يكون من الممكن رصدها من فحص المكونات الفردية للنسبة,ولان النسب مثل أدوات التحليل الأخرى ذات التوجه المستقبلي فان المحلل يجب إن يكون قادر على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما لتتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل,وعلى ذلك فان جدوى النسب المالية يعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة وهو ما يمثل أصعب جانب في تحليل النسب.

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة على النسب[1]

تتأثر النسب الخاصة بمنشاة ما بعوامل متعددة مثل ظروف التشغيل الداخلية وظروف العمل العامة ,وضع الصناعة ,السياسات الإدارية ,المبادئ المحاسبية وفيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية على وجه التحييد فإنها تؤدي إلى مقارنات غير موضوعية في حالة قيام المنشاة بتغيرات محاسبية لذلك يجب على المحلل إن يتأكد تماما من إن الأرقام المستخدمة في حساب انسب صالحة ومنسقة

1طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 41

الفرع الثالث: تفسير النسب[1]

يجب إن يتم تفسير النسب دائما بعناية وحرص شديدين نظرا لان العوامل المؤثرة على البسط قد تثبط بتلك العوامل المؤثرة على مقام النسبة.

ويجب أراك أن الكثير من النسب لها متغيرات هامة مشتركة مع النسب الأخرى الأمر الذي يجعلها تميل إلى التفاوت والتباين,وكذلك التأثير بنفس لعوامل وبالتالي فانه ليوجد ما يدعو إلى استخدام النسب المتاحة من اجل تشخيص ظرف معين, إن النسبة على غرار معظم العلاقات الأخرى في التحليل المالي غير هامة أو ذات دلالة في حد ذاتها إنما يتم تفسيرها من خلال:

أ -استخدام النسب المالية لاستعراض الاتجاه بين الفترات المالية لنفس المؤسسة

ب- استخدام النسب المالية لمقارنة المنشاة مع المنشات الأخرى العاملة في نفس الصناعة

ج- استخدام النسب المالية لمقارنة بيانات المنشاة الحالية مع نسب التنبؤات المستقبلية.

الشكل رقم 02 تفسير النسب



المصدر:طارق عب العال حماد ,تقييم اداء البنوك التجارية, تحليل العائد والمخاطر, الدار الجامعية الإسكندرية ص42

الفرع الرابع:تصنيف النسب[2]

يمكن وضع عدد كبير من النسب من خلال الربط بين الأرقام الموجودة في القوائم المالية لمنشاة معينة ,يوجد لبعض النسب تطبيق عام في التحليل المالي بينما يوجد للبعض الأخر استخدامات محددة في ظروف معينة أو في صناعات محددة,ويوجد أكثر من تصنيف للنسب المالية كما يلي:

1- طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 42

22- المرجع نفسه، ص 43

ا–التصنيف الأول:

يتم تصنيف النسب إلى مجموعتين أساسيتين:

*نسب الربحية:وتتناول البنود التي تؤثر على ربحية البنك

*نسب المخاطرة:وتتناول البنود المؤثرة على المخاطر التي يواجهها البنك مثل:مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة...الخ

ب–التصنيف الثاني:

يقوم هذا التصنيف على تبويب النسب المالية الى خمسة مجموعات رئيسية كما يلي:

*نسب السيولة:وتتنازل نسب السيولة القانونية والاحتياطي القانوني والنسب النقدية.

*نسب الامان: وتتناول نسبة كفاية راس المال ونسب مخاطرة القروض.

*نسبة كفاءة استخدام وتشغيل الاموال: تتناول بعض النسب مثل :نسبة اقراض الودائع ونسبة استثمار الودائع.....الخ

*نسب الربحية:وتتناول النسب المتعلقة بربحية البنك مثل:العائد على حق الملكية والعائد على الأصول والرفع المالي ومنفعة الأصول

*نسب تحليل العائد للملاك:وتهدف إلى تقييم قدرة البنك على تحقيق أرباح وتدفقات نقدية مستحقة لملاك البنك.

الفرع الرابع:الهدف من استخدام النسب المالية

–تفيد في رسم السياسة الإدارية للبنك

–تحديد نقاط الضعف والقوة والضعف في نشاط البنك

–معرفة التقدم المالي للبنك

–تسهيل عملية المقارنة الزمنية على مستوى البنك أو بين البنوك مما يؤدي إلى المنافسة.

المبحث الثاني:أنواع نماذج تقييم الأداء

تعتمد المؤسسات المصرفية التجارية على نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم أدائها وفقا للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي سعت البنوك التجارية إلى مسايرة هذه الأوضاع من خلال إتباعها لنموذج جديد أكثر فعالية يتمثل في نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

المطلب الأول:نموذج العائد على حقوق الملكية

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972[1],والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة,انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية,المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل(جدول حسابا النتائج), وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة.

عوائد الأسهم:

ا-معدل العائد المحتمل:

$$\text{معدل العائد الحتمل} = \frac{\text{السعر المتوقع+(سعر بيع السهم-سعر شراء السهم)}}{\text{سعر شراء السهم}} * 100$$

ب-معدل العائد المتوقع:

لان العائد المحتمل غير مؤكد فانه من الأفضل عمل توزيع احتمالي بمعنى تقدير العائد المحتمل في ضل ظروف اقتصادية واحتمالات حدوثها ثم تقدير المرجح بالاحتمالات والذي يسمى بالعائد المتوقع ويحسب كالأتي:

$$\text{العائد المتوقع} = (\text{العائد المحتمل})$$

ج-معدل العائد المطلوب:

هو العائد الذي يأمل ان يحققه المستثمر حين يقبل على شراء السهم ويساوي:

$$\text{العائد المطلوب} = \text{العائد الخالي من الخطر} + \text{بدل المخاطرة}$$

حيث ان العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر اما بدل المخاطرة فهو جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه عن المخاطرة[2]

1- طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 77

22- محمد عبده مصطفى ,تقييم الشركات والاوراق المالية الدار الجامعية مصر 2012 ص 20-22

4-عوائد السندات:

وهناك اكثر من مفهوم للعائد

ا-العائد الاسمي:

أي سعر الفائدة المسمى في السند عند اصداره

ب-معدل العائد المرتقب:

هو العائد المركب المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه,ويتم حسابه بالتقريب وفقا للمعادلة التالية:

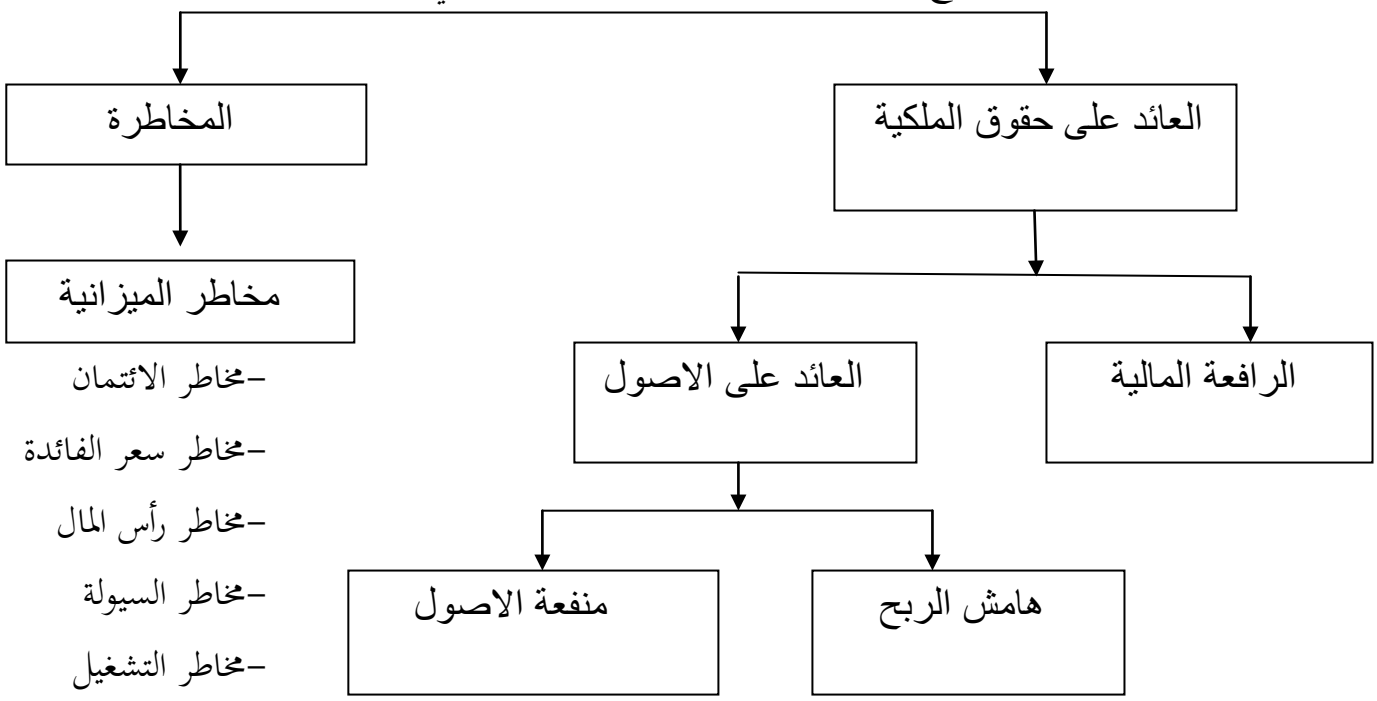
$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\text{القيمة الاسمية-القيمة السوقية} + \text{مبلغ الفوائد}}{\text{القيمة الاسمية + القيمة السوقية}} \times 100$$

الفترة حتى تاريخ الاستحقاق

2

يمكن تلخيص هذا النموذج في: **الشكل رقم 03 نموذج العائد على حقوق الملكية**

نموذج العائد على حقوق الملكية –الاداء الكلي للبنك-



المصدر: طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 79

فيما يلي عرض لمختلف بنود مكونات القوائم المالية واهم المؤشرات التي يعتمد عليها البنك في تقييم الاداء

الفرع الاول: القوائم المالية للبنك التجاري[1]

تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الاموال من المدخرين (الوحدات التي يوجد لديها فائض في الاموال)إلى المقترضين(الوحدات التي تعاني عجز مرحلي في الأموال) وتعكس الخصائص المالية للبنوك قيود التشغيل التي تفرضها الحكومة والخصائص الخاصة للأسواق التي تخدمها ويمكن ان نميز في هذا الشأن 3 خصائص وهي:

ا-تمتلك البنوك حجم منخفض من الاصول الثابتة لان وضيفتها في الاصل مالية ولذلك تنخفض التكاليف الثابتة في البنك وكذلك نفقات التشغيل.

ب-يتم دفع العديد من التزامات البنك عند الطلب ويكون العديد منها قصير الاجل ولهذا فان المودعين يمكنهم اعادة التفاوض بخصوص معلات الفائدة

ج-تعمل البنوك بحقوق ملكية منخفضة مقارنة بالشركات غير المالية وهو ما يؤدي الى زيادة الرفع المالي وتقلب المكاسب

-وتؤدي كل خاصية من الخصائص السابقة الى مشاكل ومخاطر خاصة تواجه ادارة البنك.

اذن فمن وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية التقييم الميزانية وجدول حسابات النتائج ويمكن توضيح عناصر هذين الآتيين كالتالي:

ا-الميزانية:

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين ,ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة,ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (ربع سنة عادة)وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجان وسبتمبر وديسمبر من كل عام وتتكون الميزانية من جانبين:

1-طارق عبد العال حماد,مرجع سبق ذكره ص 51

جانب الأصول :يتكون من خمسة مجموعات رئيسية[1]

*المجموعة الأولى:

النقديات والمستحقات لدى البنوك وتشمل هذه المجموعة اصول ذات طبعة متشابهة فهي اصول سائلة حاضرة تتمثل اساسا في النقود المحلية والعملات الاجنبية في خزائن البنك والاحتياطي النقدي بما فيه الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي بالاضافة الى ارصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية المقابلة للالتزامات المصرفية المتبادلة وايضا ارصدة البنك لدى البنوك والمراسلين بالخارج كذلك الشيكات والحولات تحت التحصيل

*المجموعة الثانية:

الاوراق المالية والاستثمارات المالية حيث تشمل هذه المجموعة الاوراق المالية الحكومية في شكل سندات ,قروض عامة وسندات الخزينة وصكوك صناديق الاستثمار وسندات التامين وجميع انواع الاسهم.

*المجموعة الثالثة:

التسهيلات الائتمانية جميع الاوراق التجارية المخصوصة وكذا القروض والسلفيات الي تشمل كافة الاعتمادات الممنوحة للعملاء والبنوك المتخصصة بضمانات.

*المجموعة الرابعة:

الاصول الثابتة وتضم ممتلكات البنك واصوله الثابتة بعد خصم الاهتلكات

*المجموعة الخامسة:

الاصول الاخرى وتشمل القيود تحت التسوية والايرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدما ومصروفات التاسيس,والتامين والممتلكات التي الت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغيرها من الحسابات المدينة الي لا تدرج في أي مجموعة من المجموعات السابقة .

جانب الخصوم:

تتكون من مجموعتين رئيسيتين هما[2]:

1 د عبد الغفار حنفي ,الاسواق والمؤسسات المالية مرجع سبق ذكره ص200

2د عبد الغفار حنفي ,الاسواق والمؤسسات المالية مرجع سبق ذكره ص207

*المجموعة الاولى:

حسابات راس المال وتضم كل من راس مال الاسهم والاعتبارات التي تعتبر المصدر الاساسي لحماية المودعين فهي خط الدفاع الاول لامتصاص الخسائر وتوضح القدرة الاقراضية لكل عميل خاصة في البنوك العاملة في الاقتصاديات الحرة

*المجموعة الثانية:

الالتزامات وتتفرع الى:

1-الوائع:

تشمل كل من ارصدة الودائع تحت الطلب (حسابات جارية)والارصدة الدائنة للحسابات المدينة وارصدة الودئع الاجلة وباخطار وارصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

2-الارصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلين :

تضم الارصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية او متخصصة والارصدة الدائنة للبنوك والمراسلن للخارج.

3-المبالغ المقترضة:

طويلة او قصيرة الاجل من البنك المركزي والبنوك والمراسلين للخارج.

4-مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية:

من اهم بنودها مخصص كفاءات ترك الخدمة وكذا مخصص الضرائب والتعويضات القضائية.

5-الخصوم الاخرى:

وفيها نجد القيود تحت التسوية والايرادات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة وارصدة الحسابات الموزعة التي لم يتم دفعها لمستحقيها,بالاضافة اللى الحسابات الدائنة الاخرى التي لم تندرج تحت أي من المجموعات المحاسبية السابقة.

الجدول رقم 01 :نموذج ميزانية البنك التجاري

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول النقدية:	.....	**الودائع المصرفية**	.....
-النقديات	.....	-ودائع تحت الطلب	.....
-ارصدة لدى البنك المركزي	.....	-ودائع ادخارية	.....
-ارصدة مدينة على بنوك اخرى	.....	-وائع لاجل	.....
-قيم تحت التحصيل	.....	**الارصدة الدائنة للبنوك المحلية**	.....
الاوراق المالية	.....	-ارصدة دائنة للبنوك المحلية	.....
-سندات حكومية	.....	-ارصدة دائنة للبنوك والمراسلين	.....
-سندات الخزينة	.....	**المبالغ المقترضة**	.....
-اسهم	.....	-قروض من البنك المركزي	.....
التسهيلات الائتمانية	.....	-قروض من بنوك اخرى	.....
-اوراق تجارية مخصوصة	.....	**مخططات لمقابلة الالتزامات الخارجية**	.....
-قروض ممنوحة	.....	-مخصص الضرائب	.....
-سندات مخصومة	.....	-مخصص التعويضات القضائية	.....
الاصول الثابتة	.....	**الخصوم الاخرى**	.....
-مباني	.....	-ايرادات مدفوعة مقدما	.....
-معدات	.....	-مصروفات مستحقة	.....
اصول اخرى	.....	**حسابات راس المال**	.....
-ايرادات مستحقة	.....	-راس المال	.....
-مصروفات التامين	.....	-الاحتياطات	.....
-ممتلكات التي ملكيتها للبنك	.....		

المصدر: د عبد الغفار حنفي ,الاسواق والمؤسسات المالية مرجع سبق ذكره ص210

نلاحظ ان أي زيادة في ودائع البنك سوف تزيد من سيولة البنك وامكانيتة النقدية ,كما ان أي زيادة في قروض البنك تعتبر استخداما وتؤدي الى تناقص سيولة ونقدية البنك.

ويمكن بفضل دراسة ميزانية البنك التجاري والتعرف على بعض الخصائص التي تؤثرعلى مخاطر البنك وعوائده هذه الخصائص سنلخصها في الجدول الاتي:

جدول رقم 02: خصائص ميزانية البنك التجاري

الخصائص	الدلالة	التاثير على	
		مخاطر البنك	عوائد البنك
-1-اصول ثابتة محدود	يعني درجة محدودة من الرافعة التشغيلية	يقلل المخاطر	يقلل العوائد
-2-مبالغ كبيرة من الخصوم قصيرة الاجل (الودائع)	يعني توفر السيولة لدى البنك التجاري	يقلل المخاطر	يقلل العوائد
-3-مقدار كبير من الاصول بالنسبة الى صافي حق الملكية	يعني درجة غالية من الرافعة المالية	يزيد المخاطر	يزيد العوائد او يقلل العوائد حسب فعالية ادارة الموارد

المصدر:مُحَّد سويلم مصدر سبق ذكره ص94

2-جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل):[1]

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لاعمال هذه البنوك فمعظم مصادر الاموال تاتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقايل ذلك فوائد كما يوجه البنك معظم استخدامات امواله نحو الاقراض والاستثمارات في الاوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على ايرادات الفوائد وعلى هذا فان الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الاوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الاساسي

وعليه فان جدول حسابات النتائج يتكون من:[2]

جانب الايرادات :يمكن تلخيصها فيما يلي

1-فوائد ايرادات الاستثمارات:

وهي جميع الايرادات الناتجة عن استثماراموال البنك

2-عمولات وايرادات اخرى:

وتضم جميع الايرادات الناتجة عن خدمة البنك واي ايرادات ارى استثنائية

جانب المصروفات:

تتضمن اجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم للحصول على اموال لاستثمارها وتشمل العمولات والفوائد على الودائع لاجل و الودائغ الادخارية والالتزامات قصيرة الاجل والديون قصيرة الاجل وكذلك المصروفات الاخرى التي تتصمن الانفاق على المستخدمين كالمرتبات والاجور والحوافز والمزايا التي تمنح للموضفين في البنك والايجار والمبالغ المسددة كالتامينات على الودائع وفي اغلب البنوك تكون المصروفات الاخرى بخلاف الفوائد اكبر من الايرادات الاخرى بخلاف الفوائد:

الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج

1د.عبد الحق مرجع سبق ذكره ص53

2 د.عبد الغفار حنفي مرجع سبق ذكره ص206

البيـــــــــان	المبالغ	
	مدين	دائن
-الفوائد والاتعاب على القروض		**********
-الفوائد على الاتعاب المستحقة لدى البنك		**********
-الفوائد على الاوراق المالية		**********
-الدخل من التأجير		**********
(2)مصروفات الفوائد	**********	
-الفوائد على الودائع	********	
-الفوائد على الاموال المقترضة	********	
(-)مخصص خسائر القروض	.....	
(3) صافى دخل الفوائد	**********	**********
(4)=صافي دخل الفوائد بعد خصم	**********	
(5)الايرادات الاخرى بخلاف الفوائد	**********	
-انشطة الائتمان	**********	
-اعباء خدمة الودائع	**********	
-مكاسب الاوراق المالية	**********	
(6)المصروفات الاخرى بخلاف الفوائد	*********	
(7)صافي الدخل قبل الضريبة=(3)+(4)-(5)	**********	**********
(8)(-)صرائب الدخل والتعديلات المحاسبية	**********	
(9) صافي دخل البنك	**********	**********

1 طارق عبد العال مرجع سبق ذكره ص81

جدول رقم 04: يوضح اهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية (R O E)	صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
العائد على الاصول (R O A)	صافي الدخل / اجمالي الاصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الاصول المملوكة
الرافعة المالية (E M)	اجمالي الاصول / اجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الاصول بحقوق الملكية كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة
هامش الربح (P M)	صافي الدخل / اجمالي الايردات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من اجمالي الايرادات
منفعة الاصول (A U)	اجمالي الايرادات / اجمالي الاصول	تعبر عن نسبة اجمالي الايرادات لوحدة واحدة من الاصول

2-مؤشرات المخاطرة:

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته ومخاطر عملياته ويمكن حصر تلك المخاطر في خمسة انواع:

جدول رقم 05: يوضح مقاييس المخاطرة

المقاييس	العـــلاقة	المـدلول
مخاطر السيولة[1]	-اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول . -الودائع الاساسية الى اجمالي الاصول -الخصوم المتقلبة الى اجمالي الاصول -الاوراق المالية قصيرة الاجل الى اجمالي الاصول -صافي القروض والايجارات الى اجمالي الاصول	يشير المقياس الى نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع. والزيادة في القروض عن الاوضاع الحالية او المصادر المحتملة للنقدية سواء من حيث بيع او تصفية اصل يمتلكه البنك او الحصول على اموال اضافية من الغير.
مخاطر معدل الفائدة[2]	-الاصول الحساسة اتجاه الفائدة الى اجمالي الاصول -الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة الى اجمالي الاصول -الاصول الحساسة اتجاه الفائدة -الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرا على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر الائتمان[3]	-مخصصات خصائر القروض الى اجمالي القروض -القروض قصيرة الاجل الى اجمالي الاصول -احتياطي الخسائر الى القروض غير المستحقة -الاوراق المالية خلال السنة الى اجمالي الاصول	توضح المخاطر الناجمة عن فقان كل او جزء من الفوائد المستحقة او اصل الدين او هما معا سواء بالنسبة للاستثمار في الاوراق المالية او القروض وفقا للاتفاقيات
مخاطر راس المال[4]	-اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الاصول -اجمالي راس المال الى الاصول الخطرة	تشير الى الدرجة التي يمكن بها تخفيض قيمة الاصول قبل ان يلحق الضرر

1د.عبد الغفار حنفي ود عبد السلام ابو قحف الادارة الحديثة في البنوك التجارية مرجع سبق ذكره ص285 286

2 د.طارق عبد العال مرجع سبق ذكره ص73

3عبد الغفار حنفي ود عبد السلام ابو قحف الادارة الحديثة في البنوك التجارية مرجع سبق ذكره ص285-286

4عبد الغفار حنفي ود عبد السلام ابو قحف الادارة الحديثة في البنوك التجارية مرجع سبق ذكره ص285-286

	-الاموال الخاصة الى اجماي الاصول الخطرة	بالدائنين والمودعين كما تفسر قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بانواعها
مخاطر التشغيل	-اجمالي الاصول الى عدد العمال. -مصروفات العمالة الى عدد العمال.	تشير الى كفاءة ادارة التكلفة عند اداء الانشطة في البنك

المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات المصرفية أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يظهر حقيقة المركز المالي للبنوك التجارية بشكل دقيق وعلى هذا الأساس كان لازما على المسيرين البحث عن أساليب قياس جديدة لصنع القرار وتقييم الأداء كاستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

الفرع الأول :تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياسا متميزا للأداء ,تقيس ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس المال للمنشاة[1]

1-مزايا القيمة الاقتصادية المضافة:

أ-لها اقوى ارتباط مع تكوين القيمة السوقية لاي مقياس من الربحية وذلك باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة مقياس اكثر دقة من مقياس الربحية

ب-يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات ووضع الاستراتجيات المالية على اساس النتائج الدقيقة المتحصل عليها باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة

ج-كونها فعالة كبرنامج للحوافز ينتج عن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كبرامج تحفيز العاملين والتي تتميز بالعدالة والاعتماد على الانتاجية من خلال الاستفادة من معلومات الاداء كاساس للاجور حيث يمكن للمدراء ان يحفزو القادرين على المنافسة.

1مجلة الدراسات المالية والمصرفية مجلة دورية تصدر عن الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ,مركز البحوث المالية والمصرفية ,اسنة2011 ص30

2-اوجه اختلاف القيمة الاقتصادية المضافة عن مؤشرات العائد على حقوق الملكية :[1]

تختلف القيمة الاقتصاية المضافة عن المقاييس التقليدية في انها تبعد الاختلالات المحاسبية عند الاعتراف بالارباح تتيح المباديء المحاسبية المتعارف عليها مجموعة من الحلول المحاسبية المقبولة تسمح لاي ادارة بتزييف قوائمها المالية مما ينتج عنه اعادة توزيع الثروة والمخاطرة وهكذا تحريف اداء البنك باستخدام تلك السياسات التي تؤثر على مركزه المالي,وبالتالي على النسب المستخرجة من القوائم المالية.

الفرع الثاني :القيمة الاقتصاية المضافة

تعرف القيمة الاقتصاية المضافة بالمعادلة التالية:[2]

القيمة الاقتصاية المضافة (E V A)=الربح العامل الصافي بعد الضريبة(NO.PAT) -تكلفة راس المال

1-ربح العامل الصافي بعد الضريبة (NO.PAT):

فهو مقياس الارباح الاقتصادية وهو يتميز عن الدخل الصافي التقليدي بعدة تعديلات محاسبية,تستهدف تخفيض اثار الاختلالات الى ادنى ح عند الاعتراف بالارباح العاملة,وارباح العمليات اهمها:

أ-الطرح المباشر تمثل مخصصات مقابل مخصصات

تمثل مخصصات القروض المشكوك فيها تمويلا لجميع خسائر القروض المستقبلية ,ومع ان هذه الممارسات تتسم بتحفظ بالتأكيد الا انها تؤدي الى اختلال في قياس الاداء ,غير ان جميع الايرادات والمصروفات يجب ان تحتسب على اساس متناسب ومتناسق,ولقياس الاداء يتم استخدام ايرادات ومصروفات المدة الحالية فقط,لذلك فان صافي تاثيرات العمليات للمدة الحالية هي التي تتدخل في حساب الربح العامل الصافي بعد الضريبة.

ب-ضرائب العمليات النقدية :

1 مجلة الدراسات المالية والمصرفية نفس المرجع السابق العدد الرابع 2010 ص32

2 مجلة الدراسات المالية والمصرفية مرجع سبق ذكره ص33

اذ ياخذ الربح العامل الصافي بعد الضريبة في الاعتبارالضرائب النقدية المدفوعة ولا يعترف بالمخصصات الدفترية للضرائب

ج-استهلاك الشهرة :

حيث يتم استثناء استهلاك الشهرة عند حساب الربح العامل الصافي بعد الضريبة

د-الارباح والخسائر الرأسمالية من التداول في الاوراق المالية:

تستثني الارباح والخسائر من الربح العامل الصافي بعد الضريبة الا فيما يتعلق بحسابات التداول حيث يتم رسم استهلاكها اثناء العمر المتبقي من الاوراق المالية المباعة مع التاكد من عدم اختلال حساب الربح العامل الصافي بعد الضريبة ,او التلاعب في مبالغها من خلال التعديلات في المحفظة الاستثمارية.

و-مصروفات اعادة الهيكلة:

تمثل تعديلا في مستوى الاستثمارات الراسمالية وليس من مكونات الارباح العاملة وبالتالي تتم رسملتها بدلا من تنفيقها.

2-راس المال:

يعرف على انه القيمة الدفترية لجميع عناصر راس المال الفعلية ,او التاريخية وتتضمن مكونات راس المال ما يلي:

1 حقوق المساهمين:باستثناء التعديل الذي نص عليه بيان العايير الحاسبية رقم 115
2 مخصصات خسائر القروض بعد طرح الضريبة المؤجلة
3 ارصدة ضريبية دائمة مؤجلة اخرى

ويلاحظ ان تكلفة راس المال ومصروفات الفوائد المترتبة عليها تدخل ضمن الربح العامل الصافي بعد الضريبة ,في حين انه اذا تم تضمين الدين فان تكلفة راس المال هي عبارة عن الوسط الحسابي لتكلفة حقوق الملكية والدين معا.

الخاتمـة:

لقد تناولنا في هذا البحث المبسط أهم المعايير المتعارف عليها دوليا كأدوات لقايس الأداء وتحقيق السلامة المصارف وللتعرف على مدى فعالية الحكم المؤسسي وكفاية رأس المال والملاءة المالية والكفاءة الإدارية الداخلية، والتي تتمثل في ربحية المؤسسة وقدرتها على إدارة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وكذا المخاطر الأخرى المرتبطة بالائتمان....

الفصل الثالث :

دراسة حالة تقييم اداء

البنك الوطني الجزائري

الفصل الثالث:دراسة حالة تقييم أداء البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري احد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم ,ويمكن تقديمه كأي بنك تجاري ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966 .

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن ثم نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي .

المطلب الأول:تطور النظام البنكي الجزائري

الفرع الأول :مرحلة ما قبل الإصلاحات (1962-1990)

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963 , و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 .[1]

و قد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيأة:

يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.

بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

و بموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62 –441 , نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك و بالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص آلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

محمود حميدات /مدخل التحليل النقدي/ ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ص 1104

آن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري, و يتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية و أولويتها و ذلك وفقا لآليات و شروط تتحدد أصلا بآليات و أهداف التنمية ذاتها, و بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها.

ا- المرحلة الممتدة من 1986 آلي سنة 1990

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و بداية الثمانينات محدوديتها, و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986[1] الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة , و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها آلي جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات , و اتخاذه جميع التدابير الضرورية للقليل من خطر عدم استرداد القرض .

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية, حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلي ذلك, أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

و جاء في قانون 88 – 01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري , كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية .

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا, نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي:هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

1 محمود حميدات مرجع سبق ذكره ص 158

تشكل المصادقة على القانونين 88 –01 و88 –04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية, نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

و عليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم, و جاء قانون 88 – 06 المؤرخ في 12 /01 /1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية فبإمكانه إصدار القوانين و التنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من و آلي الخارج بالإضافة آلي مهامه التقليدية.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية من 1990 إلى يومنا هذا

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد و القرض استقلالية نسبية للبنك المركزي, و يعرف قانون النقد و القرض [1] بنك الجزائر في مادته 11 بأنه: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية[2] .

يخضع بنك الجزائر آلي قواعد المحاسبة التجارية, و تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة, و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري , و لا يخضع أيضا لأحكام القانون 88 – 01 في 11 جانفي 1988 .

يتضمن البنك المركزي محافظا يساعده ثلاث نواب له و مجلس النقد و القرض, و مراقبون يتولون شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي, يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و يعين نوابه بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات, و لا يمكن إحالتهم من وظائفهم آلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز أو خطأ فادح .

يتضمن مجلس النقد و القرض الذي يترأسه المحافظ, نواب المحافظ الثلاثة و ثلاثة موظفين سامين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم و كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية.
يعمل مجلس النقد و القرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر و هو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة, كما يتصرف تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي .

1 الطاهر لطرش/تقنيات البنوك(دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية/ديوان المطبوعات الجامعية/طبعة2/ص200-201

الطاهر لطرش /تقنيات البنوك مرجع سابق ص 2199

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات, على الوضعية المالية العامة, و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة, كما يلزم قانون النقد و القرض بنك الجزائر باطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي .

يتمتع مجلس النقد و القرض بطبيعة الحال بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة و الملاءة و هو ما يعكس الاهتمام بسير و أمن النظام المالي .

كما يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة و أن تمارس العملية الوقائية , و يتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة قد نصفها بغير المنتظمة و مراقبة التسيير, خاصة و أن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره, وعلى كل حال فان اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم و تغطية الأخطار .

إن إنشاء السوق النقدية في جوان 1998 فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقترضة, سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق و ذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر, كما يمكن تحديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاث سنوات .

في خضم تطور نشاط السوق النقدية, يؤسس قانون النقد و القرض عمليات السوق المفتوحة (open_market) المتمثلة في بيع و شراء السندات العمومية .

إلي جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي و الخزينة و هذا بتحديد سقف لكشف الحساب الجاري بنسبة 10 % من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية, كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة و هكذا و في إطار قانون 90 –10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة.

ومن هنا يمكننا استخلاص ما يلي حول البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 وذلك بموجب الأمر رقم 178/66 و يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري .

وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88، تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 3,4 مليار دينار جزائري .

تم زيادة رأس المال البنك من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار في جوان 2009، عن طريق إصدار 27000

سهم بمليون دينار لكل سهم .[1]

المطلب الثاني:تعريف البنك الوطني الجزائري واهم وظائفه

سنتطرق فيما يلي الى تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي واهم الوظائف التي يقوم بها.

ا–تعريف البنك الوطني الجزائري:

هو بنك تجاري تاسس في 13 جوان 1966 بموجب القرار رقم 66–155 وهو عبارة عن شركة مساهمة براس مال اجتملعي 1000000000 دج وتطور الى ان صار يقدر بحوالي 8000000000 دج وهو بنك ودائع واستثمارات المنشات المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري ومن اهم وضائفه:

1–تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الاجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم والاعتمادات المستندية.

2–قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي ذاتيا مع المساهمة في مراقبة وحدات الانتاج الزراعي.

3–تقديم قروض الى المنشات الصناعية العامة والخاصة.

1 _ www.bna .dz

4-اضافة الى تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخارته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها وتعتبر هذه الوظيفة عاديوة ورئيسية لاي بنك تجاري.

مما سبق نلاحظ ان البنك الوطني الجزائري لم يتقيد باختصاص معين بل مجموعة عمليات نطلق عليها الخدمات المصرفية وهي كل الخدمات الجارية التي ترتبط بتادية وظائفها وهذه الخدمات تتحقق بعدة عمليات يترتب من خلالها حقوق البنك تمثل في اصوله والتزاماته التي تتمثل في خصومه وكلاهما يكون ميزانية البنك.

ب-ميزانية البنك الوطني الجزائري :

تقدم ميزانية البنك الوطني الجزائري معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول,والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين ويسمح بالتحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له ,وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المتماثلة ,بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للإحداث الخارجية مثل تغيير سعر الفائدة وتغيرات في السياسات المنظمة في عمل البنوك ,وتعتبر الميزانية مراة لنشاط البنك وهي تقوم على معادلة رئيسية وهي:

الأصول-الخصوم=رأس المال

جدول رقم 06: ميزانية البنك الوطني الجزائري

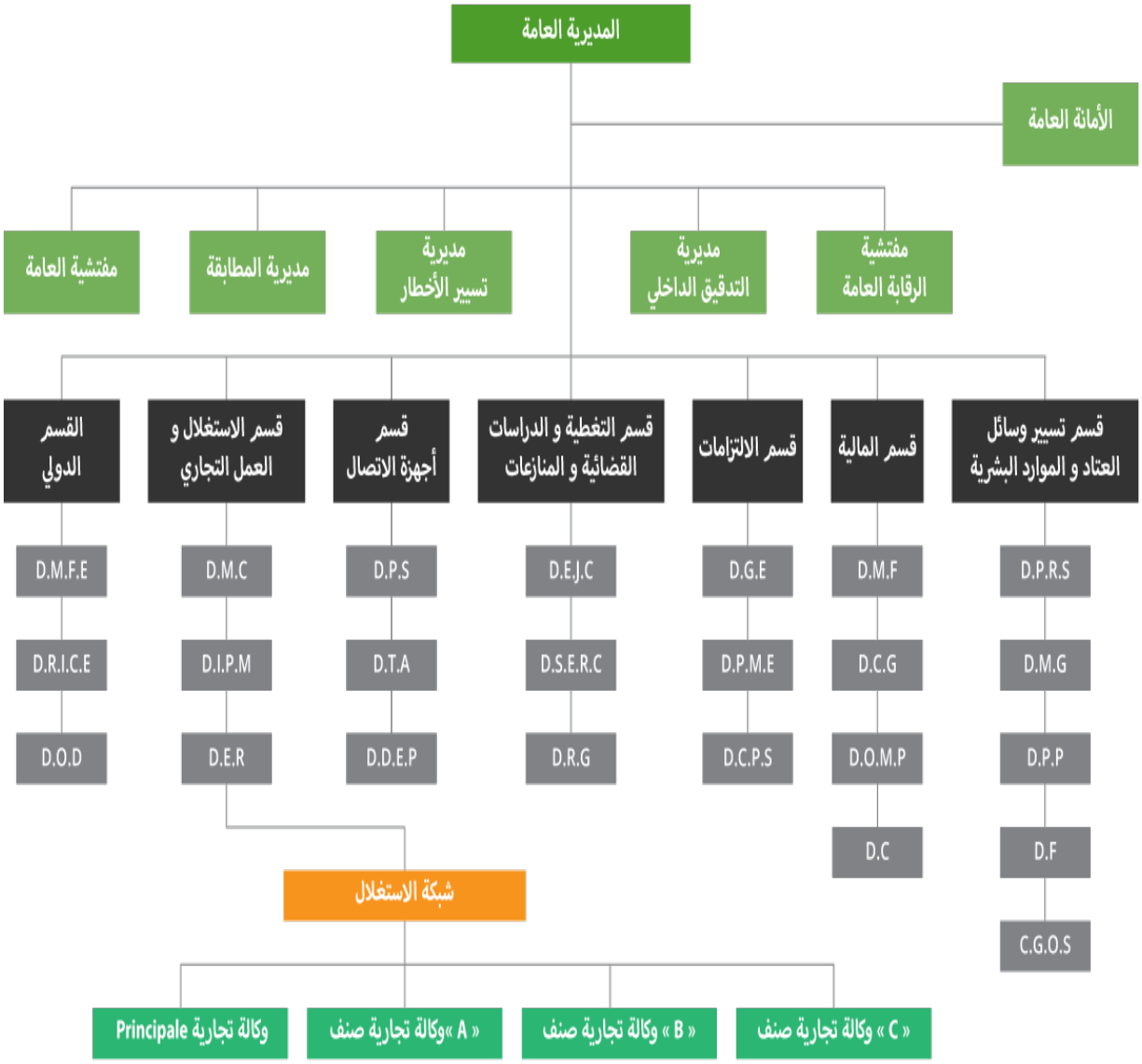
الاصول	الخصوم
اصول نقدية	راس مال
رصيد نقدي لدى البنك المركزي	الاحتياطات
اوراق الحكومة	الودائع التجارية تحت الطلب
استثمارات	ودائع الافراد والشركات الاخرى
قروض واستثمارات	ودائع مصرفية
اوراق تجارية وكمبيالات مخصومة	ودائع لاجل
	الودائع الائتمانية سلفيات من البنك

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها.

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الادراة بقيادة رئيس المديرية العامة وأمانة عامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة كما يظم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الداخلي تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك والمتفشية العامة ومديرية الدراسات القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هذا من جهة وم جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديرية شبكات الاستغلال D.R.E حيث تظم الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية وتعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك ,والوكالة هي هيكل مصغر لهذا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الاهداف العامة للبنك لهذا ومن اجل التوسع الافقي لشبكاته قام هذا الاخير بانشاء 10 مديريات عامة و13 مديرية جهوية للاستغلال و31 وكلة رئيسيةو122 وكالة عادبة,وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع انحاء الوطن

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.



المصدر البنك الوطني الجزائري لولاية المدية

المبحث الثاني: القوائم المالية

كما سبق وان تطرقنا في الفصل الثاني بان القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء.

فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين ربحية البنك والمخاطرة ,كما تقارن اداء البنوك الصغيرة مع المؤسسات البنكية الضخمة,مثلما هي أيضا تساعد في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك كنسب السيولة ونسب المخاطرة

المطلب الأول :نموذج الميزانية

الجدول رقم 07: نموذج الميزانية البنك الوطني الجزائري جانب الأصول

ACTIF	2013	2014	2015
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	308 802 293	318 233 779	325840983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	117	212	219
Actifs financiers disponibles à la vente	218 564 490	230 569 742	234935457
Prêts et créances sur les institutions financières	168 432 097	55 145 087	503338888
Prêts et créances sur la clientèle	1 315 847 592	1 831 665 625	1515052812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319	14 032 319	14043819
Impôts courants - Actif	8 541 311	12 678 581	9352557
Impôts différés - Actif	685 352	643 381	765351
Autres actifs	37 125 605	39 924 437	297769699
Comptes de régularisation	73 510 839	77 806 314	44652322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 115 360	17 467 981	19477640
Immeubles de placement	-	-	-
Immobilisations corporelles	22 190 068	22 825 562	21621980
Immobilisations incorporelles	210 322	261 760	229492
TOTAL DE L'ACTIF	2 185 693 316	2 620 619 286	2719081219

الجدول رقم 08: نموذج الميزانية البنك الوطني الجزائري جانب الخصوم

PASSIF	2013	2014	2015
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	33 893 136	162 789 197	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 498 338 492	1 742 545 916	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	17 347 240	18 698 362	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 544 548	9 958 741	12 143540
Impôts différés - Passif	277 993	389 090	533 280
Autres passifs	288 402 920	288 693 599	107 120 613
Comptes de régularisation	56 272 155	91 192 610	64 619 063
Provisions pour risques et charges	11 440 741	23 990 196	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	50 697 710	68 044 201	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000	14 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	98 985 363	106 245 349	131 029 808
Ecart d'évaluation	11 807 601	2 862 137	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142	5 703 142	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	30 259 986	29 784 457	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 185 693 316	2 620 619 286	2 719081219

المطلب الثاني :مؤشرات العائد

من اجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك ودرجة المخاطرة المحيطة به نلجأ إلى بعض المؤشرات والتي من شانها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك.

وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة وسيلة مراقبة يستعملها البنك لتحقيق أهدافه العامة مما يخدم إستراتجيته.

1 - العائد على حقوق الملكية:

تؤخذ من جدول حسابات النتائج أو من الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم09: العائد على حقوق الملكية

	2012	2013	2014	2015
صافي الدخل	27180499	30238400	29784457	29537515
حقوق الملكية	128404864	143556640	147845349	172629808
النسبة	0.21	0.21	0.20	0.17

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 5والقوائم المالية

2-معدل العائد إلى الأموال الخاصة ROA

إن هدا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد ,والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه ,أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف. فكلما كانت هده السنة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هدا المصرف ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

انطلاقا من القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري والمؤسسة العامة يمكن حساب معدل العائد الى الأموال الخاصة كما يلي :

الجدول رقم 10: معدل العائد الى الأموال الخاصة ROA

	2012	2013	2014	2015
نتيجة الصافية	27180499	30238400	29784457	29537515
مجموع الاصول	2060079717	2185693376	2620619286	2719081219
ROA	%0.013	%0.013	%0.010	%0.010

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 6والقوائم المالية

3-معدل الرفع:

تبين نسبة الرفع المالي مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله, وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته

إن هدا المعدل يتم قياسه بإيجاد العلاقة ما بين مجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية,بمعنى أخر انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية والمعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الرفع} = \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

انطلاقا من القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن حساب معدل الرفع كما يلي:

الجدول رقم 11: معدل الرفع المالي

	2012	2013	2014	2015
مجموع الاصول	2060079717	2185693376	2620619286	2719081219
حقوق الملكية	128404864	143556640	147845349	172629808
معدل الرفع المالي	15.75	17.72	15.22	16.04

ا- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

لقد توصلنا لمجموعة من النتائج . سيتم تحليل أداء البنك الوطني الجزائري انطلاقا من تلك النتائج و مناقشتها :

1- تحليل مؤشرات العائد

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من معدل العائد الأموال الخاصة و العائد على حقوق الملكية والرفع المالي.

1 - **معدل العائد على الأموال الخاصة :**

من خلال الجدول 10 نلاحظ أن معدل العائد على الأموال الخاصة ثابت في السنتين 2012 و 2013 بنسبة 0.13"% لتعاود الانخفاض بثبات في السنتين 2014 و 2015 ودلك بسبب انخفاض في النتيجة الصافية ومن خلال الدراسة انجد إن البنك الوطني الجزائري يشهد انخفاض في معدل العائد على الأموال الخاصة بنسبة 0.003% وهده النتائج يمكن اعتبارها سلبية بالنسبة للبنك حيث يدل هدا الانخفاض على بداية انخفاض مستوى أداء البنك.

2-**تحليل العائد على حقوق الملكية :**

من خلال الجدول 09 نلاحظ أن المعدلات غير مستقرة نوعا ما، فكانت سنة 2012 بمعدل 0,21 وتبقى ثابتة سنة 2013 بمعدل 0,21 أما سنة 2014 فتنخفض إلى 0.20 وعودة انخفاضها من جديد للسنة 2015 لتصل إلى 0.17.

3-معدل الرفع:

يستعرض الجدول رقم 11 معدل الرفع المالي من خلال السنوات 2012-2013-2014-2015

من خلال النتائج المتحصل عيها بالنسبة للبنك الوطني الجزائري نلاحظ تدبدب في معدل الرفع المالي حيث بلغت أقصاها 17.72 سنة 2013 وأدناها 15.22 سنة 2014 ويمكن اعتبار هده النتائج إيجابية لان البنك لم يعتمد على موارد مالية غير أمواله الخاصة علة تمويل الأصول.

المطلب الثالث:مؤشرات المخاطرة

1-مخاطر السيولة:

إجمالي حقوق الملكية رأس المال المدفوع +الاحتياطات+علاوات رأس المال

إجمالي الأصول = إجمالي الأصول

الودائع الأساسية الحسابات الدائنة للعملاء + سندات الصندوق

إجمالي الأصول = إجمالي الأصول

الخصوم المتلقبة +ودائع افتراض لدى البنك المركزي +ديون على المؤسسات المالية

إجمالي الأصول = إجمالي الأصول

2-مخاطر معدل الفائدة:

الأصول الحساسة تجاه الفائدة ديون على المؤسسات المالية + ديون على الزبائن

إجمالي الأصول = إجمالي الأصول

الخصوم الحساسة تجاه الفائدة الخصوم المتقلبة

إجمالي الأصول = إجمالي الأصول

1 – خاطر الائتمان:

مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات = مخصصات خسائر القروض / ديون المؤسسات المالية لأجل + ديون على زبائن

4 – مخاطر رأس المال:

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مؤشرات المخاطر:

الجدول رقم 12: مؤشرات المخاطر للبنك الوطني الجزائري.

المخاطر	2013	2014	2015
مخاطر السيولة: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	**0.065**	**0.056**	**0.063**
مخاطر رأس المال: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	**0.06**	**0.05**	**0.06**

من خلال هذا الجدول نلاحظ مايلي:

بالنسبة **لمخاطر السيولة** فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات المدروسة إلا أنها لا تفوق النسبة النمطية للقطاع، و بالتالي عليه العمل على الاستثمار في المجالات و اختصاصات مربحة و مدرة للعائد.

مخاطر رأس المال: البنك الوطني الجزائري يحترم المعيار الذي أقرته لجة بازل 8% .

خاتمة الفصل الثالث:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد,فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها,والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه .

من خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فإنها تدل على تحسن أدائه من سنة لأخرى ودلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية وللحكم على أدائه بشكل جيد فيجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية وذلك لملاحظة الفرق في الأداء ومحاولة إيجاد أسبابه,وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف من اجل تدعيم نقاط القوة في البنك ومعالجة نقاط الضعف.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، فأداء البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، و بالتالي فأن تحسين الأداء يسمح للبنوك من زيادة عوائدها، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

إن غاية البنك و أهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية و ضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو و الاستقرار، و كذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات و ممارسة النشاط. لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة و دائمة لكافة الطاقات و الموارد المتاحة، وصولا إلى ترسيخ التسيير الحسن، و الفعالية المستمرة التي تؤدي للوصول إلى غاية المؤسسة . من بين الأدوات و الوسائل المعتمدة في هذا المجال، هي وضع معايير لقياس و تقييّم الأداء ، فالبنك يجب عليه اختيار المؤشرات و المعايير التي تسمح له بتقييم و الحكم على أدائه المالي خلال فترة معينة.

إن تقيّم الأداء هو عملية منظمة و مستمرة لقياس و إصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي و ما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

إن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه، و إن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام و الفعاليات و الوظائف بصورة كفؤة و رشيدة.

انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 ،و حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها على اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، فإنها تدل على تحسن أدائه من سنة إلى أخرى، و للحكم على أدائه بشكل جيد، يجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ، ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية و ذلك لملاحظة الفرق في الأداء و محاولة إيجاد أسبابه، و بالتالي تحديد نقاط القوة و الضعف ، من أجل تدعيم نقاط القوة في البنك وتلافي نقاط الضعف.

نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك ينتج لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة تقييم الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في الاقتصاد السوق والممثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة . لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن التصرف لنشاطه .
- إن عملية تقييم الأداء تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الموجودة من الممارسة هده الوظيفة أو ذلك النشاط.
- بعد تقييم الأداء المالي البنك الوطني الجزائري توصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:
  - تظهر القوائم المالية للبنك نمو أرباحه الصافية خلال السنوات الأربعة المتتالية.
  - تطور أصول البنك من عام إلى آخر، فالبنك قادر على تنمية ذمته المالية.
  - ارتفاع و نمو معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الأربعة للدراسة، و هذا راجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية.
  - تزايد العائد على الأصول خلا السنوات الأربعة بنسب إيجابية و مقبولة.
  - تزايد معدل الرفع المالي خلال السنوات ألأربعة و هذا أمر غير إجابي بسبب اعتماد البنك على موارد غير أمواله الخاصة لتمويل الأصول.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.

هذه الفرضية صحيحة و هذا ما تم إثباته في الفصل الثاني ، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة.

الفرضية الثانية :

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية و مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

إن هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد ،ونموذج العائد على حقوق الملكية و مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك و ذالك رغم وجود مؤشرات و نماذج عالمية أخرى.

الفرضية الثالثة:

إن اعتماد قياس و تقيّم الأداء من قبل إدارة المصرف، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها.

هذه الفرضية صحيحة فالهدف الأساسي من عملية التقييم هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ، و بالتالي يمكن تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها و الحد من وقوعها في المستقبل.

التوصيات والاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإننا نوصي ونقترح بعض التدابير والتوصيات الممكنة في تحسين الأداء وفعالية البنوك الجزائرية والتي في اعتقادنا تنحصر في النقاط التالية:

- تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.
- ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

- تشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك العمومية الجزائرية لتدعيم قاعدة رأس المال ولتمكينه من القدرة على المنافسة.
- تحديث وعصرنه المنظومة المصرفية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر.
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.
- دعم الحكومة في الجهاز المصرفي لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير البنوك الجزائرية، والحد من الظواهر السلبية والفضائح المالية.
- تكييف النظام المحاسبي المطبق في البنوك وفق المعايير المعمول بها دوليا.
- تحديث وعصرنه نظام المعلومات والدفع في البنوك الجزائرية، والإسراع في تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية و تالية نظام الدفع.
- تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات السحب، و بطاقات الائتمان، ومنح تحفيزات جنائية وشبه جنائية للتجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان.
- تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودة الخدمة المصرفية والوصول إلى إرضاء رغبات الزبائن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1 أبو الفتوخ علي فصالة, التحليل المالي وادارة الأموال در الكتب العلمية للنشر والتوزيع سنة1999

2 -حمزة محمود الزبيدي إدارة المصارف (استرتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) مؤسسة الوراق عام 2000 .

3 الدكتور علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسساتية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار الصفا للنشر والتوزيع 2011

4 سلمان ابو دياب اقتصاديات النقود والبنوك المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1997

5 شاكر لقز ويني محاضرات في اقتصاد البنوك الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2000

6 صلاح الدين حسن السيسي ,نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في لمصارف والمؤسسات المالية دار الوسام للطباعة والنشر بيروت 1998

7 طارق عبد العال حماد ,تقييم اداء البنوك التجارية تحليل لعائد والمخاطرة الدار الجامعية الاسكندرية 1999

8 -عبد الإله نعمة جعفر محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين) دار حنين عام 1996.

9 عبد الغفار حنفي السلوك التنظيمي وادارة الافراد لمكتب لعربي الحديث مثر 1993

10 -عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف الادارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية الاسكندرية 1999

11 -عبد الغفر حنفي ورسميا قريا قص الاسواق والمؤسسات المالية مركز الاسكندرية للكتاب2006

12 -عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ احمد جودة ادارة الائتمان دار وائل للنشر عمان الاردن 2003

13 -فلح الحسن الحسني ومؤيد عبد لرحمان ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر عمان الردن 2006

14 -مُحَّد سويلم ادارة البنوك وبورصات الاورق المالية الشركة العربية للنشر والتوزيع بيروت 2007

15 - مُحَّد صلاح الحناوي وسيدة عبد الفتاح عبد السلام المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية الدار الجامعية مصر 2000

16 - مُحَّد عبده مصطفي تقييم الشركات والاوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة الدار الجامعية الاسكندرية 1999

17 - مصطفى رشدي شيحة النقود والمصارف والائتمان دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2004

18 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

19 - منير ابراهيم هندي ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات المكتب لعربي الحديث الطبعة 03 مصر 2002

20 - نصر محمود مرنان فهد اثر السياسات الاقتصادية على اداء المصارف التجارة دار الصفاء الردن 2002

21 - يوحنا عبد الله ادم وسليمان للوزي دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم الكفاءة للمنظمات عمان 2000

ثانيا: المذكرات:

عفاف عاجب تركية طالبي اثر السياسات الاقتصادية الكلية على أداء البنوك التجارية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط سنة 2013-2014.

ثالثا: المجلات والمداخلات:

1 -أحمد طلفاح- مؤشرات الحيطة الجزئية- مجلة المعهد العربي للتخطيط- أفريل 2005 .

2 -بن ميزة مسعود ,ملخص حول البنوك التجارية والبنوك المركزية 2009/2008 السنة اولى ماستر علوم اقتصادية

رابعا: المجلات:

مجلة لدراسات المالية والمصرفية مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مركز البحوث المالية والمصرفية المجلد السادس العدد لثالث 2006

خامسا: المواقع الالكترونية:

www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de...bna/bna-en-chiffre-avec-les-bilans-pdf.html consulté le 14/08/2017 à 19 :18